إنترناشونال ألرت

تصوُّر لبنان جديد والتنازع حول تحقيقه؟

الجهات الفاعلة والقضايا والديناميات التي أعقبت إحتجاجات تشرين الأوّل

السلام في مقدورنا

حول إنترناشونال ألرت

تعمل منظّمة إنترناشونال ألرت مع هؤلاء الذين تضرّروا مباشرةً نتيجة النّزاع في سبيل بناء سلامٍ دائمٍ.

نحن نصبّ جهودنا على حلّ الأسباب الجذريّة الكامِنة خلف النّزاع، إذ نجمع معاً أناساً من المشارب كافّة. فنلتمّ، انطلاقاً من القاعدة الشعبيّة ووصولاً إلى المستوى السياساتيّ، كي نبني السلام على صعيدٍ يوميٍّ.

ويتبلور السلام في المجتمعات المحليّة التي تعيش جنباً إلى جنب بحلّها خلافاتها دون اللجوء إلى العنف، لا بل يتبلور أيضاً بتوقيع أفرادٍ لمعاهدة أو إلقائهم السلاح جانباً.

لذلك، نحن نؤمن بأنّ لكلٍّ منّا دوراً يلعبه في بناء مستقبلٍ يعمّه المزيد من السلام.

www.international-alert.org

© إنترناشونال ألرت ٢٠٢٠

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في نظام لاستعادة البيانات، أو نقله بأي شكل من الأشكال وأي وسيلة من الوسائل الإلكترونية أو الآلية، أو عن طريق النسخ أو التسجيل أو غير ذلك، من دون نَسبِه كلّياً إلى المصدر.

ترجمة النسخة العربية: منال مفرّج

تصميم النسخة العربية: مارك رشدان

صورة الغلاف الأمامي: © علي حاموش

إنترناشونال
ألرت

تصوُّر لبنان جديد والتنازع حول تحقيقه؟

الجهات الفاعلة والقضايا والديناميات التي أعقبت إحتجاجات تشرين الأوّل

مزنه المصري، زينة عبلة، رنا حسن

آب/أغسطس ٢٠٢٠

تنويه وتقدير

تودّ منظمة إنترناشونال ألرت أن تشكر فريق البحث: مزنه المصري، وزينة عبلة، ورنا حسن، وكذلك أسيل نعماني، وروث سيمبسون، وإيلينا سلافوفا من إنترناشونال ألرت لأجل مراجعتهنّ ومساهمتهنّ.

كما نشعر بالامتنان للدعم المستمرّ الذي نتلقّاه من شركائنا في التمويل الرئيسيين: وزارة الخارجية الهولندية؛ وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الإيرلندية؛ والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.

إنّ الآراء الواردة في هذا التقرير تعود لمنظمة إنترناشونال ألرت فقط وهي لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات المانحين أو الشركاء الذين نتعامل معهم.

المحتويات

تمهيد ٤
ملخّص تنفيذي ٥
١. المقدّمة ٩
٢. الجهات الفاعلة والمؤثرة ١١
٣. القضايا ١٨
٤. الديناميات ٢٥
٥. التوصيات ٣١

تمهيد

يقدّم هذا التقرير تحليلاً يلتقط لمحة من الزمن بين تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٩ وشباط/فبراير ٢٠٢٠ في لبنان. فهو يستعرض موجزاً عن الأسباب الرئيسية للتوتّرات المرتبطة بتصوّرات وتجارب الفئات الإجتماعية والجهات الفاعلة السياسية الرئيسية، وعلاقاتهما مع بعضهما البعض، والديناميات الأساسية التي قد تشكّل مداخل للمشاركة وتعمّق فَهْم الديناميات المستجدّة في أعقاب الإحتجاجات الشعبية الحاشدة التي بدأت في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٩. وقد تمّ إجراء التحليل بهدف دعم المنظمات في التخطيط والتصميم لتدخّلات بناء السلام والتنمية في أعقاب هذه الإحتجاجات.

تمّ جمع البيانات وتحليلها قبل وقوع حدثَيْن رئيسيَيْن في لبنان: تفشّي فيروس كورونا COVID-19 وإجراءات الإقفال اللاحقة التي بدأت في ١٥ آذار/مارس؛ ومن ثمّ الإنفجار الضخم الذي وقع في مرفأ بيروت في ٤ آب/أغسطس. وقد كانت لكلا التطوّرَيْن تداعيات واسعة النطاق على السياق في البلد وإنعكاسات مهمة على التوقّعات التي طُرِحت في التحليل وعلى بناء السلام عموماً.

وقد تحوّلت الحياة اليومية منذ تاريخ ١٥ آذار/مارس، عندما تمّ إغلاق البلاد واتُّخِذت تدابير مستمرّة، بما في ذلك حظر التجوّل مساءً وتقييد التحرُّكات خارج المنزل، من أجل الحدّ من انتشار الفيروس. وفي حين كانت تدابير الإغلاق متقطّعة منذ آذار/مارس، فإنّ الجائحة والإستجابة لها وضعتا ضغوطاً إضافية على النظام الصحّي المنهك وتفاعلتا مع الديناميات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الموجودة مسبقاً. وقد عمّق تفشّي فيروس COVID-19 الأزمات المتزامنة في البلاد وسرّع من وتيرتها، وسوف نناقش هذه الإنعكاسات على السياق وعلى إتّجاهات بناء السلام في تحليلٍ مقبل يغطّي الفترة الممتدّة من شباط/فبراير إلى تموز/يوليو ٢٠٢٠.

ضرب إنفجار مرفأ بيروت البلاد في وقتٍ كانت تتخبّط فيه أصلاً في أزمة إقتصادية وجمود سياسي[٢] وجائحة COVID-19، مما خلّف خسائر بشرية وإصابات وصدمات كبيرة ودماراً في أعقابه. هذا بالإضافة إلى تداعيات واسعة النطاق لجهة الإنهيارات السياسية والإقتصادية والتي تطال قضايا البنية التحتية المتهالكة والأمن الغذائي، نظراً لكون المرفأ مرفقاً رئيسياً يمرّ من خلاله ٧٠٪ من تجارة لبنان[٣]. فأثّرت الأضرار بشدّة على القطاع الإقتصادي الرئيسي في البلاد. ويضع الإنفجار لبنان على مفترق طرق خطير، داخلياً وإقليمياً، نترقّب أن نرى تداعياته السياسية.

نظراً إلى توقيت جمع البيانات، لم يتمّ البحث في هاذَيْن التطوّرَيْن الرئيسيَيْن في هذا التقرير. فالظروف تتغيّر بسرعة، والديناميات تتطوّر، وتظهر مخاطر جديدة. وفي الوقت نفسه، تتكشّف أيضاً الفرص لدعم المبادرات المجتمعية وجهود التضامن، وبناء (إعادة بناء) الروابط الإجتماعية، ودعم الإصلاح. وبالتالي، لا تزال القضايا والديناميات الواردة في هذا التقرير ذات صلة اليوم.

على ضوء ذلك، يفيد أن يُنظَر إلى هذا التقرير على أنّه تحليل لمدى تأثير القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية الطويلة المدى والأساسية على الديناميات الناشئة التي تطوّرت منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، لتشكّل السياق الجديد وتوجّهه.

سوف يُستتبَع هذا التقرير بتحليل مُحدَّث للسياق يبني على بعض النتائج الرئيسية الواردة في هذا البحث ويطوّرها بشكل أكبر ويدقّق بالإنعكاسات المترتّبة على جائحة COVID-19 وانفجار مرفأ بيروت على ديناميات النزاع وإتّجاهات بناء السلام وأعمال بناء السلام في لبنان.

١ ر. سيمبسون، فيروس COVID-19: سبعة إتّجاهات سوف تشكّل عملية بناء السلام في لبنان، إنترناشونال ألرت، ٩ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، https://www.international-alert.org/blogs/covid-19-7-trends-will-shape-peacebuilding-lebanon

٢ أ. نعماني، الإحتجاجات وآفاق بناء السلام في لبنان، إنترناشونال ألرت، ١٦ آذار/مارس ٢٠٢٠، https://www.international-alert.org/blogs/lebanon-protests-and-prospects-peacebuilding

٣ ل. حاطوم، فاتورة لبنان البالغة ١٥ مليار دولار لإصلاح أضرار الإنفجار تزيد من البؤس الإقتصادي، عرب نيوز، ٦ آب/أغسطس ٢٠٢٠، https://arab.news/pq26z

ملخّص تنفيذي

يقدّم هذا التقرير ملخّصاً عن تحليل السياق لدعم المنظمات في التخطيط والتصميم لتدخّلات بناء السلام والتنمية. وهو يستند إلى مقابلات موجَّهة أُجريَت مع مُتظاهرين وأفراد من المجتمع المحلي، إلى جانب مُطلّعين على السياسة، ويدعمه تحليل مكتبي.

ويهدف التحليل إلى تعميق فهم الديناميات المستجدّة في أعقاب الإحتجاجات التي بدأت في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. فهو يلتقط لمحة من الزمن ويقدّم موجزاً عن الأسباب الرئيسية للتوتُّرات وفقاً لتصوُّرات وتجارب الفئات الإجتماعية والجهات الفاعلة الرئيسيّة، وعلاقاتهما مع بعضهما البعض، والديناميات الأساسية التي يمكن أن تشكّل مداخل للمشاركة.

فمنذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، راحت إحتجاجات شعبية على مستوى البلاد تطالب أكثر فأكثر بمحاسبة النخبة السياسية في البلاد، والتي تقاسمت السلطة التنفيذية على أسس طائفية منذ نهاية الحرب الأهلية في لبنان في العام ١٩٩٠. وانطلقت شرارة إحتجاجات تشرين الأول، وعلى خلاف التحرُّكات المدنية التي قامت منذ نهاية الحرب الأهلية، بفعل الإنكماش الإقتصادي الحادّ الذي لا تزال تتكشّف مفاعليه وسط جمود الأحزاب السياسية الرئيسية والتي يُنتظَر منها أن تعرض خططاً لإنعاش الإقتصاد حتى تعافيه أمام اللبنانيين.

وفي حين أنّ الولاءات السياسية لا تزال واقعاً قائماً إلى حدّ كبير وسط قواعد مؤيِّدي الأحزاب، فقد لاح تغييرٌ عام في المشاعر تجاه الأحزاب السياسية الطائفية التقليدية وهو فرصة للمجموعات الشبابية، حتى تلك التي تدعم هذه الأحزاب، للضغط من أجل تحقيق إصلاحات داخلية وإيجاد جسور تواصل مع المجموعات الناشطة الأخرى من خلال الحوار المحلي والعمليات الديمقراطية التداولية.

تمّ جمْع البيانات وتحليلها قبل تفشّي أزمة فيروس كورونا (COVID-19) والتي استشرت في شهر آذار/مارس ٢٠٢٠. وقد تحوّلت الحياة اليومية منذ تاريخ ١٥ آذار/مارس عندما تمّ إغلاق البلاد واتُّخِذت تدابير مستمرّة، بما في ذلك حظر التجوُّل مساءً وتقييد التحرُّكات خارج المنزل، من أجل الحدّ من انتشار الفيروس. فقلّصت هذه التدابير المتعلّقة بالتعبئة العامة الواسعة في البداية نطاق الإحتجاجات ونقلت حركة الإحتجاجات إلى الإنترنت، ولكنْ ، عادت الإحتجاجات لتقوم في طرابلس وبيروت والبقاع وعكار وفي أماكن أخرى. يقف لبنان على منعطف دقيق إذ يواجه عدم إستقرار سياسي مستمرّ وهو يُشارف على إنهيار إجتماعي وإقتصادي. فالظروف تتغيّر بسرعة وتبرز المخاطر، ومع ذلك تنكشف الفرص أيضاً، ولا تزال القضايا والديناميات المُقدَّم لها في هذا التقرير ذات صلة حتى اليوم. ونظراً للتوقيت، أُجري البحث قبل امتداد تداعيات فيروس COVID-19 ، وبالتالي، فهذه التداعيات غير مُتناولة هنا.

قضايا النزاع

لا تزال النخبة السياسية تُحكِم السيطرة، على الرغم من الإنتقادات والمعارضة، وهي لا تزال غير قادرة على توفير الحلول للقضايا المعيشية المُلِحّة. فيُنظَر إلى هذه النخبة على أنها بعيدة كلّ البعد عن الاحتياجات العامة، على الرغم من أنّ كل الأحزاب السياسية تدّعي بأنها تدعم مطالب الناس وتعتبر «الآخرين» مذنبين لجهة «سوء الإدارة» و«الفساد».

فيواجه الشعب اللبناني أزمة عملة (نقص في الدولار ونظام سعر صرف مزدوج). وهذه أزمة نتجت عن أربع أزمات مستعصية ومترابطة - نبحث بهذه الأزمات بمزيد من التفاصيل في القسم الثالث من هذا التقرير - لم تنتج عن تحرّكات ١٧ تشرين الأول بل هي المُحرِّك لها. إلا أنّ الحكومة أبدت شبه غياب تجاه هذه الأزمات، لا بل دعم البنك المركزي - أي مصرف لبنان - مصلحة المصارف والنخبة السياسية. ولم تكشف التطوُّرات الأخيرة سوى عن ضغوط إقتصادية دفينة كانت تتأجّج كالجمر تحت الرماد طيلة سنوات.

يعاني سكّان لبنان من ظروف معيشية قاسية. فمعدّلات الفقر آخذة في الإرتفاع (من ٢٧٪ في ٢٠١١ إلى ٣٣٪ في ٢٠١٨)[٤]. كما ازدادت مظاهر اللامساواة حتى بلغت مستويات قياسية (يمتلك أغنى الناس وتصل نسبتهم إلى ١٪ من البالغين في لبنان ٢٤٪ من الدخل و٤٠٪ من الثروة)[٥]. **وفي ظلّ الظروف السابقة الوصف، أصبح المقيمون من جنسيّات غير لبنانيّة مستضعفين بشكل خاص. فالتهميش والتمييز الممارسان ضدّ هؤلاء عبر التاريخ يشتدّ حدّةً إذ ينظر إليهم الكثيرون على أنّهم درجة ثانية بعد اللبنانيين. ويفاقم الحسّ المتزايد بالوطنية بين اللبنانيين هشاشة النّازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين، إلى جانب العمّال المهاجرين.**

إنّ تأثير **التدخُّل السياسي على إدارة الموارد الطبيعية والبيئة** يُشعَر به بقوّة. فقد فشلت الدولة في توفير الخدمات الأساسية، لا بل شرعت بمشاريع بنى تحتية واسعة النطاق منذ بدء أعمال إعادة الإعمار في ١٩٩٢ بعد انتهاء الحرب الأهلية في ١٩٩٠. وتُحدَّد مثل هذه المشاريع على أساس منطق سياسة المحاصصة، مع تجاهل أثرها على البيئة والصحة العامة، في حين أنّ الشعب كان قد وضع هذه القضايا ضمن أولويّاته على نحو متزايد، ما سمح بتسييس القضايا البيئية.

تعمل مختلف **مؤسسات القوى الأمنية** الرسمية، إلى حدٍّ كبير، بحسب الولاء السياسي. في الوقت نفسه، وفي ظلّ تقويض وجود سيادة القانون، نشط ذوو القبضة على الأرض ليعملوا لصالح القوى الأمنية متى دعت الحاجة. والبعض ضمن النخبة السياسية يستخدمون هذا النظام لزرع عدم الإستقرار وتهيئة الأوضاع، وفقاً لمصالحهم، وكجزء من مساوماتهم ومفاوضاتهم ومنازعاتهم.

الديناميات المستجدّة

على الرغم من المشهد الإقتصادي القاتم والعلاقات المتوتّرة بظاهرها، سادت الإيجابية معظم المقابلات. فحتى هؤلاء الأفراد الذين لم يشاركوا بالمظاهرات أو كانوا موالين للأحزاب السياسية المعارِضة للاحتجاجات عبّروا عن وعيٍ بأنّ النظام يحتاج إلى إصلاح، وبأنّ أي تغيير سوف يحصل هو على بُعد خطوة واحدة. ومع أنّ هذه الإيجابية قد تكون وليدة حماسة الثورة وقد تكون مُضلِّلة بعض الشيء، إلا أنّه يجب البناء عليها كفرصة نادرة للتغيير.

- **الشعور المتجدِّد بالهوية المشتركة:** وهو دعا إلى تجاوز الطائفية وقبول الدولة المدنية على نحو واسع، ووضع نموذج إقتصادي أكثر شمولاً، واجتثاث الفساد وتحقيق إستقلالية القضاء كأداة رئيسية لتحقيق كل ما سبق.

- **التغييرات في علاقة الناس بالنخبة السياسية:** وهي دعت إلى كسر حاجز الخوف واليأس في تحدّي النخبة السياسية وتفكيك مكانة «الزعيم» («القائد»). ومع ذلك، ربّما يكون مثل هذا التغيير قد استبعد القلّة ممن لم يتمكّنوا من التخلُّص بسهولة من ولاءات مماثلة بسبب المخاوف التي لطالما غذّاها واستغلّها السياسيون.

- **لا تزال الحواجز بين المجموعات قائمة:** على الرغم من الإتفاق على العديد من القضايا الأساسية، تواصلت التعميمات المنتشرة حول المجموعات المعارِضة والفرص المحدودة لنقل المعلومات من مجموعة إلى أخرى.

- **زيادة المشاركة الشعبية في النقاش السياسي:** كان الإهتمام المتزايد بالسياسة بشكل عام والإقتصاد بشكل خاص واضحاً في العديد من المناقشات السياسية التي تدور في المجالس العامة والتي سجّلت المشاركة فيها مستويات قياسية.

- **تصوُّر الأدوار الجندرية والتفاوض بشأنها:** في حين تمّ تسليط الضوء على عدد قليل من المطالب الرئيسية وقد لعبت النساء دوراً بارزاً في نزع فتيل التوتُّر، فقد تكون الحماسة الثورية قد تسبّبت بتراجع مكانة المرأة ضمن مجموعات الناشطين.

- **العمر والطبقة الإجتماعية وبؤر التوتُّر:** على الرغم من استعراض الوحدة الوطنية، كانت الروابط الجغرافية ضعيفة والأرضية خصبة للتحريض على التوتّرات بين المناطق. فمن الواضح وجود فجوة بين الأجيال كبؤرة توتُّر ضمن المجموعات وفيما بينها. وقد أثّرت الفروق الطبقية على الدافع للإنضمام إلى الإحتجاجات، هذا بالإضافة إلى طبيعة المشاركة ونوع

٤ الأمم المتحدة في لبنان، التقرير السنوي للأمم المتحدة في لبنان للعام ٢٠١٨: العمل معاً من أجل لبنان آمن ومستقر ومزدهر، بيروت: الأمم المتحدة في لبنان، ٢٠١٨.

٥ ن. سالتي، لا بلاد للفقراء: كيف فاقم الدَّين في لبنان اللامساواة، مركز كارنيغي في الشرق الأوسط، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، https://carnegie-mec.org/2019/09/17/no-country-for-poor-men-how-lebanon-s-debt-has-exacerbated-inequality-pub-79852

الإجراءات المباشرة المفضَّلة والمُتَّخَذة والمتغيِّرة بمرور الوقت والمُتنوِّعة حسب المنطقة، مع ظهور الإختلافات الطبقية الصارخة في طرابلس على وجه الخصوص.

التوقُّعات والسيناريوهات المحتملة

سمح التحليل للباحثين بأن يخرجوا بمجموعة من التوقُّعات لبناء السلام في القطاعات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية في لبنان في الفترة التي تلي حراك تشرين الأوّل ٢٠١٩.

جهات سياسية فاعلة جديدة

- خلق حراك تشرين الأوّل حركة مدنية ناشطة، وخاصّةً بين فئة الشباب، على الرغم من النزاعات الداخلية والديناميات السلبيّة المحيطة. وقد عطّلت الأزمة الإقتصادية والوضع الحالي لتفشّي فيروس COVID-19 زخم الجهات السياسية الفاعلة الجديدة، ويبقى أن نرى ما إذا كانت هذه الحركة المدنية سوف تتمكّن من مواصلة التحرُّك سياسياً معتمِدةً برنامجاً موحَّداً يستطيع أن يحقّق مكاسب صغيرة فتكسب سلطةً في بعض المؤسسات وتحشد للإنتخابات البرلمانية التي ستجري في ٢٠٢٢.

- سوف تكون الإنتخابات البلدية والبرلمانية المقبلة في سنة ٢٠٢٢ مفصلية في تشكيل ودفع الجهات السياسية الفاعلة الجديدة والتي ظهرت في أعقاب حراك تشرين الأول. فسوف ينتج عن الإنتخابات إما لاعبون جدد من داخل مجتمع الناشطين أو وجوه جديدة تماماً تحمل أجندات سياسية تقدُّمية أو بدلاً من ذلك وجوه لها ولاءات متينة للقوى الخارجية (الإقليمية والدولية).

الإقتصاد والنظام المالي[٦]

- أيّاً كان الإتجاه الذي ستتّخذه الإصلاحات الإقتصادية، فلا بدّ أن تترتّب عليه تكلفة؛ ولكنْ، ليس واضحاً بعد مَنْ الذي سيتحمّل التكلفة الأكبر.

- لقد ظهر القطاع المصرفي أمام العامّة على أنّه طرف فاعل في النزاع، ما أدّى إلى تضاؤل ثقة الناس فيه. وقد هدفت خطة «الإنقاذ» المالية التي أعلنتها الحكومة في أواخر شهر نيسان/أبريل إلى إعادة هيكلة القطاع المصرفي، وهناك إمكانية أن يتلقّى القطاع صفعةً قوية. في حالة كهذه، ستكون إجراءات الضمانات ضرورية لحماية المودِعين لئلا يتحمّل هؤلاء العبء الأكبر.

- لقد انتقل النقاش بشأن نموذج إقتصادي أكثر شمولاً وعدلاً إلى المجال العام إذ بدأ الجمهور العريض يهتمّ أكثر بمثل هذه القضايا. ومع زيادة الوعي العام، يتمتّع الناشطون بفرص ومساحات أفضل ليواصلوا استكشافهم وبناءهم لنماذج إقتصادية بديلة وتطبيق هذه النماذج بنجاح في مناطق محدّدة، ما يسمح بالتوسُّع والتناسخ.

الظروف المعيشية

- في ظلّ تدهور الظروف المعيشية وعدم قدرة العديد من أرباب العمل على دفع الأجور بالدولار الأميركي، تبدو الآفاق بالنسبة إلى الفئات المهمّشة من غير اللبنانيين - لا سيّما العمّال المهاجرين والنازحين السوريين - مسدودة، إذ يتعرّض هؤلاء لمزيد من الإستغلال في العمل وهم يدفعون تكلفة أعلى لضمان معيشتهم بسبب التضخُّم، ما يؤدّي إلى صرفهم من العمل وإخلائهم قسريّاً أو عودتهم الطوعية إلى بلدانهم.

٦ في العام ٢٠١٥، أجرت منظمة إنترناشونال ألرت بحثاً حول كيف أنّ نظام تقاسم السلطة السياسية في لبنان بين المجموعات الطائفية قد مكّن هذه الأخيرة مباشرة من الإستيلاء على الفرص الإقتصادية في فترة ما بعد الحرب؛ راجع ج. بانفيلد وف. ستاماديانو (إدس.) نحو إقتصاد سلام في لبنان، لندن: إنترناشونال ألرت، ٢٠١٥.

- مع نشوب التوتّرات بين مجتمعات اللبنانيين ومجتمعات غير اللبنانيين (النازحين السوريين بشكل أساسي)، تزداد مخاطر الإستقطاب الإجتماعي، ما يؤدّي إلى زيادة العنف والجرائم الصغيرة والعودة إلى شبكات الزبائنية.

- لقد أفسحت الأزمة الإقتصادية وتفشّي فيروس COVID-19 المجال لمبادرات التضامن بين مجتمعات اللبنانيين، ما أبرز أفقاً إيجابياً لظهور إقتصادات تضامن وأفكارٍ جديدة لبناء الثروات وإدارتها من قِبَل المجتمع، ما من شأنه أن يعزّز الروابط بين الناس.

البيئة[٧]

- تضع خطة «الإنقاذ» المالية العائدة للحكومة تركيزاً كبيراً على المشاريع الإستثمارية التي طُرِحت في مؤتمر سيدر CEDRE لجذب الأموال الأجنبية. هكذا مشاريع، وإذا تمّ المضيّ بها من دون اتّخاذ تدابير لحماية البيئة، فقد تؤثّر سلباً على البيئة وتشكّل تهديداً على جودة الخدمات الأساسية، مثل إدارة النفايات الصلبة وتوفير المياه والمحافظة عليها ومعالجة مياه الصرف الصحي بشكل سليم.

- وقد يزيد هذا من التوتُّر مع مجموعات الضغط والمجتمعات المحلية المتضرِّرة، إعتماداً على المشروع. مثالان عن المشاريع التي يُحتمَل أن تشهد تداعيات من توتُّرات ونزاعات هما سدود المياه ومحارق النفايات الصلبة التي ذُكِرت في مشاريع سيدر CEDRE.

- وأيضاً، فقد يُوصل التجاذب السياسي إلى وَقْف كامل لمشاريع البنية التحتية، مثل الكهرباء وإدارة النفايات الصلبة، ما قد يؤدّي إلى تراجع الوصول إلى الطاقة وإلى التلوُّث وتردّي البيئة.

المؤسسات الأمنية[٨]

- بالنظر إلى أنّ تاريخ لبنان حافلٌ بأمثلة عن المشاجرات التي تصاعدت بسرعة لتتحوّل إلى عنفٍ سياسي واضطرابات إجتماعية واسعَيْ النطاق ومستويات أعلى من قمع الأجهزة الأمنيّة، يُحتمَل أن تأخذ الإحتجاجاتُ منعطفاً نحو مزيد من العنف، وبالتالي، يُصار إلى تعامل المؤسّسات الأمنية بقسوة مع المتظاهرين خلال المظاهرات حدّ اعتقالهم. ويمكن أن تستخدم النخبة السياسية أصحاب النفوذ لتفرض طابعاً أمنياً طاغياً في ردّها على المظاهرات لتهديد الناشطين الذين قد يعيدون تنظيم أنفسهم على المدى الطويل أو يختفون بكل بساطة.

- وقد تحدّث الناشطون، وخاصّةً هؤلاء المتواجدون خارج بيروت في المناطق التي تتمتّع فيها الأحزاب السياسية التقليدية بقوّة وجود، عن معاقبتهم لمشاركتهم في الإحتجاجات. وتشمل المخاطر المحتملة خسارتهم لوظائفهم أو للدعم المالي بسبب نشاطهم أو تعرُّضهم للمضايقة والإعتقال.

- وتحشد الأحزاب السياسية لتستعيد شرعيتها المتداعية. فهي قد تستخدم شبكاتها من أصحاب النفوذ أو ذوي القبضة لزيادة التوتُّرات ما بين المجتمعات بشكل مُتعمَّد خدمةً لمصالح الأحزاب الطائفية والسياسية وتستغلّ هذه التوتّرات لتحقيق المكاسب السياسية، خاصّةً مع زيادة حالات الفقر. وشبكات مماثلة قد تطال فئات مستضعفة تحتاج إلى شبكة أمان إجتماعي.

---

٧ في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، إستضافت فرنسا في باريس المؤتمر الدولي لدعم التنمية والإصلاحات في لبنان، سيدر (المؤتمر الإقتصادي للتنمية، من خلال الإصلاحات وبالتعاون مع المؤسسات).-https://www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files/lebanon/news/article/lebanon-cedre-conference-06-04-18.. وكان الهدف من مؤتمر سيدر حشد الدعم من المجتمع الدولي لتنمية وتقوية الإقتصاد اللبناني كجزء من خطة شاملة للإصلاح والإستثمارات في البنى التحتية التي أعدّت لها السلطات اللبنانية وقدّمتها خلال المؤتمر.

٨ كانت منظمة إنترناشونال ألرت قد سبق لها أن أجرت عملاً بحثياً يتناول الناس والأمن في لبنان. راجع س. جحا، تصوّرات المواطنين تجاه المؤسسات الأمنية في لبنان، لندن: إنترناشونال ألرت، ٢٠١٥؛ ك. المفتي، دور المجتمع المدني في إصلاح قطاع الأمن في لبنان، لندن: إنترناشونال ألرت، ٢٠١٥؛ ل. خطاب وo. ميرتينين، الجندر والأمن وإصلاح قطاع الأمن في لبنان، لندن: إنترناشونال ألرت، ٢٠١٤؛ وأ. كاربي، م. يونس وم. أبي ياغي، ضبط الأزمة، والأمن الهجين الرسمي وغير الرسمي في لبنان، لبنان، دعم لبنان، ٢٠١٦.

١. المقدّمة

في ١٧ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٩، نزل الناس من كلّ أنحاء لبنان إلى الشوارع. كان الدافع المباشر هو اقتراح فرض ضريبة على المكالمات الصوتية عبر تطبيق واتساب WhatsApp، غير أنّ المتظاهرين عبّروا أيضاً عن إحباط طويل الأمد تجاه النخبة السياسية وفشل السياسات الإقتصادية والفساد وتدهور الظروف المعيشية وتفاقم مظاهر اللامساواة. وعلى الرغم من إلغاء الضريبة على الفور، استمرّت الإحتجاجات الجماهيرية بين مدٍّ وجزرٍ على مدى خمسة أشهر حتى تاريخ كتابة هذا التقرير. هذه الإحتجاجات الواسعة النطاق لم يسبق لها مثيل في تاريخ لبنان الحديث. فقد امتدّت التحرُّكات إلى المدن الكبرى وضمّت رجالاً ونساءً من مختلف الأديان والمناطق والطبقات الإجتماعية والأعمار. وطالب المتظاهرون باستقالة الحكومة، وتعيين حكومة مستقلّة، ووضع برنامج إصلاحات هيكلية في الإقتصاد والحوكمة، وإجراء إنتخابات برلمانية مبكّرة. وقامت عدّة مجموعات ناشطة (وبعضها تشكّل حديثاً والبعض الآخر كان قد تشكّل سابقاً) بحشد وتنسيق المتظاهرين ونشاطاتهم على الأرض. وقد نصبت هذه المجموعات خيماً في ساحات المدينة الرئيسية التي أصبحت مركزاً لنشاطهم، فيما انتشرت الإحتجاجات خارج المناطق المركزية وكانت ناشطة ولكنْ أقلّ تواتراً في البلدات الأصغر حجماً.

غيّرت هذه الأشهر من الإحتجاجات الجماهيرية السياق الإجتماعي والسياسي والإقتصادي الوطني. فلبنان يمرّ بمرحلة حرجة، حيث أنّه يواجه أزمة سياسية معقّدة وهو يدنو من الإنهيار الإجتماعي والإقتصادي. فالظروف تتغيّر بسرعة كبيرة مؤثّرةً على العلاقات والتصوُّرات والممارسات بين عامّة السكّان. وتظهر بالتالي المخاطر، ولكنْ تتكشّف الفرص كذلك. وبعد استكمال كتابة هذا التقرير، واجه لبنان أزمة أخرى تمثّلت بفيروس COVID-19. ولا بدّ أن تتفاعل الجائحة واستجابة الدولة للأزمة مع ديناميات النزاع السياسية والإجتماعية والإقتصادية المنصوص عليها في هذا التقرير ويُرجَّح أن يضاعف هذا العديد من المظالم وأوجه انعدام المساواة الموجودة أصلاً، ولكنْ لم يتم البحث في هذه القضايا فيما يلي نظراً للإطار الزمني للتحليل والسياق المتغيِّر والإستجابة المستمرّة لفيروس COVID-19[٩].

يقدّم هذا التقرير تحليلاً للسياق لدعم المنظمات العاملة على بناء السلام والتنمية في مراجعة إستراتيجياتها وتدخّلاتها على ضوء الظروف المستجدّة، على أن تطبّق نهجاً يراعي حساسية النزاع. فهو يوفّر لمحة سريعة عن الظروف السائدة في البلاد في زمن معيّن - أي في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٢٠، كما يستطلع الأسباب الرئيسية للتوتُّرات وفق تصوُّرات وتجارب الفئات المجتمعية والجهات الفاعلة الإجتماعية الرئيسية، فضلاً عن مداخل المشاركة. وهو يقدّم على وجه الخصوص توصيات لبرامج بناء السلام والتنمية الممكنة لضمان أن تراعي هذه حساسية النزاع فيما تدعم النشاط المدني والحوار السياسي.

يستهلّ التقرير بوصف الجهات الفاعلة الرئيسية في القسم الثاني ومن ثمّ ينتقل ليتناول الأسباب الكامنة وراء التوتُّرات في القسم الثالث. ويفصّل القسم الرابع الديناميات الناشئة التي يمكن أن تؤدّي إلى مزيد من التوتُّرات أو تجمع الناس معاً. وأخيراً، يطرح القسم الخامس إقتراحات لتدخُّلات منظّمات تعمل على بناء السلام والتنمية.

المنهجيّة

يرتكز التحليل على مراجعة مكتبية ومشاهدات ميدانية ومقابلات مُعمَّقة لتقييم تصوُّرات وآراء مُقدِّمي المعلومات الرئيسيين، بالإضافة إلى معرفة وخبرة فريق البحث في تحليل النزاعات في لبنان. وقد تم جمْع البيانات بين ١٦ كانون الثاني/يناير وا شباط/فبراير ٢٠٢٠، وقد أُجري إجتماعٌ للتحقُّق من صحة المعلومات (عبر الإنترنت) مع الشركاء في آذار/مارس ٢٠٢٠.

واشتملت الأبحاث المكتبيّة على بيانات ثانوية استُمِدّت أساساً من المتابعة الدقيقة لوسائل الإعلام التقليدية، والأهمّ بعد، من منصّات وسائل التواصل الإجتماعي الناشئة لإبراز الحاجة إلى مصادر بديلة للمعلومات ومواكبة السياق المتحرّك.

٩ تجري منظمة إنترناشونال ألرت المزيد من أعمال البحث لتحسين فهمها للفرص ومساحات الحوار المجتمعي والسياسي المتاحة، فضلاً عن آفاق التأسيس لشبكات بناء سلام محلية، وخاصّة ما بعد حراك تشرين الأول ٢٠١٩ وتفشي فيروس COVID-19.

© علي حمشو

نظرة على الإحتجاجات الشعبية الحاشدة التي اجتاحت بيروت، تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٩.

وقد تخلّلت الزيارات الميدانية والمقابلات مع مُقدّمي المعلومات الرئيسيين محادثات أُجريت مع ٥١ شخصاً (٣٥ رجلاً و١٦ امرأةً) في كلّ مناطق وسط بيروت ومحيطها وطرابلس وصيدا والنبطية. وقد تنوّعت خلفيات مُقدّمي المعلومات من حيث التوجُّه السياسي والدور، وكان من ضمن هؤلاء نازحون سوريون وجهات فاعلة على دراية واسعة بالظروف المعيشية لغير المواطنين الآخرين، أي اللاجئين الفلسطينيين والعمّال المهاجرين. وقد تمّ الحصول على مزيد من المعلومات والتحقُّق من صحتها خلال إجتماع مجموعة العمل على الإستقرار الإجتماعي في نهاية كانون الثاني/يناير. وقد ضمّت مجموعة العمل ممثّلين عن الوزارات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية.

القيود والتحدّيات

بينما يحاول هذا التقرير أن يلقي نظرة عامة واسعة النطاق على المجموعات، من المهمّ ألا نغفل عن واقع أنّ الوضع متغيّر للغاية وأنّ قائمة المجموعات المذكورة ليست شاملة. فتتطلّب دراسةٌ تكون أكثر تحديداً وشموليّةً المزيد من جَمْع البيانات وهذا يتعدّى نطاق هذا التقرير.

فهذا التقرير هو لمحة سريعة عن السياق الإجتماعي والسياسي خلال فترة متحرِّكة ومتغيِّرة للغاية. فما كدنا نبدأ العمل الميداني حتى تصعّدت المواجهة بين المتظاهرين وقوى الأمن. وقد أدّت حوادث تدمير الممتلكات، والتوقيفات على يد القوى الأمنية، وزيادة حالة عدم اليقين إلى صعوبة الوصول إلى مواضيع للبحث تنبثق عن المتظاهرين. فهم لم يقبلوا بسهولة المشاركة بالإجتماعات بل كانوا حذرين. وكان من الصعب تحديداً الحصول على معلومات مفصّلة حول دور القوى الأمنية على ضوء هذه الحساسيّات. فاعتمد الباحثون على الشبكات والمعارف واتّبعوا معايير محدّدة لتجنُّب التحيُّز في أخذ العيّنات كأنْ يحيطوا أنفسهم بمقدّمي معلومات هم في الوقت عينه يؤيّدون ويعارضون الإحتجاجات على حدٍّ سواء، بل حرصوا على السعي وراء التنوُّع في المجموعات الناشطة والتي التقت وفق تركيبة كل مجموعة وطبيعتها وحجمها وتغطيتها الإقليمية.

٢. الجهات الفاعلة والمؤثّرة

يلخّص هذا القسم تصوّرات ومواقف الجهات الفاعلة والمؤثّرة، المؤيّدة منها والمعارِضة للإحتجاجات. فهو يقدّم لمحة موجزة عن الجهات الفاعلة، بما فيها النخبة السياسية. كما يعرض تفاصيل عن مجموعات الناشطين الرئيسية التي لعبت دوراً أساسياً في حركة الإحتجاجات، من خلال تنفيذ الإجراءات على أرض الواقع (مثل وضع الحواجز على الطرقات والإعتصامات في مباني المؤسسات الحكومية)، أو عقد جلسات النقاش السياسي في المساحات العامة، أو دعم الإحتجاجات بمختلف الطرق. وتعتمد أدوار ومواقف الجهات الفاعلة المختلفة على الخصوصيات الإقليمية، والإنتماء إلى السياسات الوطنية، والنسيج الإجتماعي والديناميات السياسية المحلية، من بين عوامل أخرى.

المجموعات السياسية الممثَّلة في البرلمان

يمكن تقسيم الجهات الفاعلة البارزة داخل البرلمان عموماً إلى **ثلاث مجموعات، بناءً على موقفها المُعلَن تجاه الإحتجاجات المستمرّة**، علماً أنّ خطابها العام لا يعكس دائماً موقفها الحقيقي من مطالب الشعب.

- **المجموعة الأولى – التي تتولّى الآن الرئاسة وقيادة البرلمان والحكومة** – كانت صريحة في رفضها للمظاهرات السياسية وقد أطلقت حملة ضدّها. وتشمل المجموعات البارزة التيار الوطني الحرّ وحركة أمل وحزب الله.

- **وهناك مجموعة ثانية تدعم المظاهرات ظاهرياً** – كما هو حال الحزب التقدّمي الإشتراكي. وتشمل هذه المجموعة أيضاً هؤلاء المنخرطين، بدرجات متفاوتة، مع المجموعات المنشقّة ومع المستقيلين من الحكومة كبادرة تضامن عبر المشاركة في الإحتجاجات مثل القوات اللبنانية وتيار المستقبل.

- **وتلعب مجموعة ثالثة، وهي أصغر بكثير وتتألّف من برلمانيين،** مثل حزب الكتائب والبرلمانيين المستقلّين، دوراً فاعلاً في إصلاح أو معارضة القرارات البرلمانية. ويحضر بعض هؤلاء بصورة غير رسمية في المظاهرات وهم يعبّرون علانية عن دعمهم للثورة.

إنّ مصلحة غالبية اللاعبين السياسيين في البرلمان هي الحفاظ على مناصبهم في السلطة. فترى بعض المجموعات في اللحظة الحاضرة فرصة لتوسيع رصيدها السياسي الشعبي أو للضغط من أجل تحقيق بعض مطالبها، التي في ظاهرها تتداخل مع مطالب المتظاهرين.

وفيما يبدو ظاهرياً أن هناك أوجه شبه بين مواقف الأحزاب السياسية الحاكمة – بما فيها تحالفات ٨ آذار و١٤ آذار السياسية – تجاه حركة الإحتجاجات، فإنّ هذا لا يعكس بالضرورة واقع المشهد السياسي[١٠]. فيمكن فَهْم هكذا إصطفاف بشكل أفضل على أنّه محاولة من قِبَل ما يُسمّى بأحزاب ١٤ آذار السياسية للإستفادة من الإحتجاجات الحالية لتحقيق المكاسب ضمن النظام الحالي وليس بهدف الإطاحة به. كما قد يُنظَر إلى هكذا اصطفاف على أنه محاولة من قِبَل أحزاب ٨ آذار السياسية لتشويه سمعة الحراك من خلال التلميح إلى أنه خاضِع لسيطرة القوات اللبنانية وموجَّه ضد التيار الوطني الحر وسلاح حزب الله. ومع ذلك، فلا يزال الهيكل النخبوي التقليدي قائماً وهو يعمل بإجماع من غالبية أحزابه.

وبدا أنّ المجموعات السياسية المُعارِضة للحراك، واستناداً إلى مقابلات أُجرِيَتْ مع الممثّلين عنها، تعمل ضمن **رؤية عالمية تحرّكها المشادات بين النخبة السياسية**، وليس دوافع ومطالب الحراك نفسها. وكانت القضايا السياسية الرئيسية التي أثارتها تتعلّق بالتوتُّر حول توزيع السلطة على مستوى أعلى، ويبدو الإضطراب السياسي الشعبي هامشياً أمام اعتباراتها. بالإضافة إلى ذلك، فما زال يُلقى اللوم بالنسبة إلى الأزمات الإقتصادية الحالية والفساد المستشري على المجموعات السياسية المعارِضة أو المتغيِّرات الخارجية/الدولية. وقد لام أحد الذين أجريت مقابلة

١٠ تشكّل تحالفان سياسيان في العام ٢٠٠٥ عقب اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري بناءً على موقفهما من الحكومة السورية.

معهم، وهو يمثّل أحد الأحزاب السياسية التي تعارض الإحتجاجات، حاكم البنك المركزي على الأزمات المالية، وهو تحدّث عن فساد المجموعات السياسية الأخرى وأكّد أنّ مطالب المتظاهرين (بما في ذلك إلغاء الطائفية ومحاربة الفساد) هي مطالب حزبه.

في مثالٍ آخر، أوضح ممثّلٌ عن حزبٍ سياسي دَعَم الإحتجاجات ظاهرياً أنّ المظاهرات بدأت بسبب فساد غير مسبوق، فقال:

«لو لم أكُنْ في منصب قيادي في الحزب، لكنتُ أوّل مَنْ نزل إلى الشارع».

وعلى الرغم من هذا الإعتراف بمسؤولية مشتركة بين الأحزاب السياسية الحاكمة، إلا أنّه ما كفّ يلوم الأحزاب الأخرى على الأزمة الحالية. فعزا الدين المتراكم في قطاع الطاقة مثلاً إلى سوء إدارة حزبٍ معارض له، لكنّه في الوقت نفسه أعفى حزبه من تراكم الدين الإجمالي والذي يُتَّهَم بالمساهمة فيه زاعماً أنّ «الدين الإجمالي أدّى على الأقلّ إلى بناء البنية التحتية في البلاد» و«نحن نرى أين ذهبت الأموال». وشرح أنّ حزبه السياسي كان «مُرغَماً على الإنصياع إلى قاعدة التعيينات السياسية والتعاقد في المشاريع السياسية» إذ هكذا «يُدار البلد بأكمله» على الرغم من أنّ هذا النهج ليس المفضَّل لدى الحزب.

ولدى تقييمنا للحظة الثورية، يتمّ تذكيرنا **بالعدد الهائل لمؤيّدي بعض المجموعات السياسية الرئيسية** كما يتّضح من عدد الأصوات التي حصلت عليها هذه المجموعات في الإنتخابات البرلمانية الأخيرة عام ٢٠١٨ - وهو أمرٌ تمّ تسليط الضوء عليه خلال المقابلات مع هؤلاء المؤيّدين[١١]. فحجم القاعدة الشعبية لبعض الأحزاب يفسّر بعض الثقة الذي وُضِع في خطابها السياسي وهو يُستخدَم إستراتيجياً من قِبَل المجموعات السياسية ليمنحها الشرعية ويشوّه سمعة مَنْ يعارضها.

غير أنّ **المواقف التي تتّخذها قيادة الحزب لا تعكس بالضرورة إتّجاهات قاعدة الحزب الشعبية** في هذه الأوقات العصيبة. فقد ضمّت الأيام القليلة الأولى من المظاهرات العديد من أنصار حزب الله من دون موافقة حزبهم. كما تظاهر أنصار التيار الوطني الحر ضدّ الميزانية في حين أنّ برلمانيّي التيار الوطني الحر سمحوا بإقرارها من خلال تصويتهم. وشارك العديد من أنصار الحزب التقدّمي الإشتراكي في الشوف وعاليه في الإحتجاجات، علماً أنّ العديد فضّلوا أن يتظاهروا في ساحات الإحتجاج في بيروت حيث تكون الرقابة عليهم من الحزب أقلّ.

المؤسّسات الأمنية[١٢]

تحدّث المتظاهرون خلال المقابلات بشكل عام عن قوى الأمن كخصوم يواجهونهم متى تظاهروا. وقد تحوّلت التصوّرات تجاه قوى الأمن في أعقاب التجارب على الأرض واتّخذت طابعاً خاصاً وفق السياقات الخاصة بكلّ منطقة. ففي طرابلس مثلاً، تحدّث شبابٌ ناشِطون عن مواقف لعبت فيها مخابرات الجيش دوراً بارزاً في التأثير على تكتيكات وتخطيطات حراك المتظاهرين. وفي صيدا أيضاً، تحدّث أحد المتظاهرين الذين تمّت مقابلتهم عن حضورٍ واضحٍ للجيش والذي لم يتواجه مع المتظاهرين. وتكلّم الناشطون الطلاب الذين يحتجّون في النبطية عن قوى الأمن كلّها (الرسمية والبلدية والمجموعات الأمنية غير الرسمية الناشطة في منطقتهم) كمجموعة واحدة وقد وضعوا هؤلاء في الخانة نفسها مع الأحزاب السياسية المهيمنة. في المقابل، أفادت بيروت عن مشاهد أكثر تعقيداً وعنفاً حيث واجه العديد من الجهات الأمنية الفاعلة المتظاهرين. فوقفت شرطة مكافحة الشغب على خطّ المواجهة، فيما راح المتظاهرون يتصادمون أيضاً مع القوى[١٣] التي كُلِّفت بحماية رئيس مجلس النواب والجهات السياسية الفاعلة الأخرى[١٤]. وتواجد الجيش أكثر فأكثر بعد الأيام القليلة الأولى من الإحتجاجات في وسط البلد في بيروت، وقد ميّز بعض المتظاهرين الجيش عن الجهات

١١ إنّ العدد الإجمالي للأصوات التفاضلية التي مُنحت لمُرشَّحي حزب الله، مثلاً، هو – ٢٩٠،٠٩٠ وهو الأعلى بالمقارنة مع كلّ الأحزاب السياسية الأخرى. ولدى جمع هذه الأرقام مع أرقام حليف حزب الله المقرّب، حركة أمل، والذي بلغ عدد أصواته التفاضلية ٦٥-٦٥٥ ، يصبح الرقم مؤشراً على حجم قاعدتهما الشعبية ويشرح بعض الثقة التي تطبع خطابهما السياسي.

١٢ قد يحتاج هذا المجال إلى مزيد من الإستكشاف إذ وفي وقت جمع البيانات، تصعّدت المواجهة بين المتظاهرين وقوى الأمن وأصبح الوضع أكثر حساسيّة، وبالتالي، لم يكن ممكناً جمع ما يكفي من البيانات الأولية لتحليلٍ معمّق.

١٣ محامو الدفاع عن المتظاهرين: وقع الهجوم في فردان بطريقة ممنهجة لترويع المتظاهرين، النهار، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، https://www.annahar.com/article/1084114

١٤ بعد إصداره لبيانه عن "نزع فتيل الفتنة"، توعّد حرّاس بري المتظاهرين قائلين لهم: سوف تقابلون الله، المدن، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، https://bit.ly/30gz31B

الفاعلة الأخرى واصفين إياه بأنه أكثر حياداً من الناحية السياسية. وتغيّرت المواجهات العنيفة بين المتظاهرين والقوى الأمنية في بيروت مع مرور الوقت وتكيّفت كلّ الجهات الفاعلة مع الوضع المتقلّب. وأظهر التحليل أنّ المؤسسات الأمنية غالباً ما تتأثّر بالأحزاب السياسية والتي بغيتها خدمة مصالحها السياسية القائمة على الإنقسامات الطائفية. وتنشط الأحزاب في المجتمعات المحليّة لتتدخّل فيها من خلال ذوي القبضة الذين يعملون نيابةً عنها ويسيطرون على الأحياء ويشكّلون أحياناً شبكات زبائنية[١٥].

يصعُب تقييم ديناميات القوة بين قوى الأمن المتعدّدة المشحونة سياسيّاً، غير أنّ التنسيق بينها إزداد بمرور الوقت وبعد أشواط عدّة من المواجهات. أوضح أحد مَنْ قمنا بمقابلتهم وهو عضو في حزب سياسيّ أنّه وبعد أيام من الإحتجاجات، إجتمع رؤساء قوى الأمن ونسّقوا فيما بينهم لتوزيع الأدوار في المناطق المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، فقد نشط مكتب مكافحة الجرائم الإلكترونية وهو تابع للشرطة القضائية في قوى الأمن الداخلي نشاطاً كبيراً في متابعة شكاوى التشهير والتي نُسِبَت إلى الناشطين للتضييق عليهم وتقويض حريّتهم في التعبير.

النظام المصرفي

يُعَدّ البنك المركزي والنظام المصرفي التجاري جهتَيْن فاعلتَيْن رئيسيّتَيْن في النزاع يلومهما المتظاهرون على الظروف الإقتصادية والمالية السائدة. فتورّطهما في الدين الحكومي (عبر تمويل عمليّات الحكومة ودعم النخبة السياسية) أصبح واضحاً قبل بضعة أشهر من بدء الإحتجاجات ومع تفاقم الأزمات الإقتصادية. فهما طبّقا إجراءات رقابية على سحب الودائع، ما أثار غضب الرأي العام وسط أحاديث عن معاملة أصحاب حسابات الإيداع الكبيرة معاملةً تفضيلية ومنحهم القدرة على تحويل أموالهم إلى الخارج. وتتصارع المصارف من أجل الحفاظ على مصالح مساهميها واستمرار أعمالها على حساب الجمهور الأوسع، ما جعل منها خصماً للمتظاهرين[١٦]. وقد تشوّهت صورتها على أنّها أكثر القطاعات استقراراً وصموداً في البلاد، وزاد الطين بلّة تضاؤل التدفُّقات المالية إلى البلاد. أما الأحزاب السياسية الرئيسية، وخاصّةً حزب الله وحلفاؤه، فقد ركّزت هجماتها على حاكم البنك المركزي، بسبب التصوُّر بأنّ الحاكم يتقيّد بالعقوبات الأميركية المفروضة على حزب الله على خلفيّة مزاعم تدور حول تبييض الأموال.

البلديات

إنّ دور البلديات في الحراك هو ضئيل نسبيّاً. وهو يختلف حسب المنطقة والديناميات الداخلية في قلب المجلس البلدي وعلاقة البلدية بالسياسات الوطنية. ففي طرابلس، على سبيل المثال، تحدّث متظاهر شاب، وهو أيضاً عضو في المجلس البلدي، عن دورٍ إيجابيٍّ للبلدية، إذ وفّرت الكهرباء لخيم المتظاهرين كما أنها قامت ببعض أعمال إعادة التأهيل لإقامة مسرح في الساحات التي كانت تجري فيها الإحتجاجات. على النقيض من ذلك، إعتبر ناشطٌ آخر أنّ بلدية طرابلس ضعيفة وغير قادرة على تقديم الدعم الكافي بسبب مجلس مشرذم سياسيّاً، في ظلّ بقاء أعضائه تحت سطوة القادة السياسيين. وفي أماكن أخرى، يسود تصوُّرٌ سلبيٌّ بين الناشطين، كما هو الحال في النبطية، حيث زعم أحد الأشخاص الذين قابلناهم أنّ الشرطة البلدية كانت تعتدي على المتظاهرين، وكما في بيروت، حيث انتقد المتظاهرون البلدية مباشرةً إذ اعتبروها جزءاً من النخبة السياسية.

مجموعات الناشطين: فسيفساء ملوّنة[١٧]

بعد أيّام قليلة على انطلاق الحراك الإحتجاجي، بدأت مجموعات من المتظاهرين بنصب الخِيَم في الساحات الرئيسية للمدن. وبعد بضعة أسابيع، أصبح من السّهل تتبّع فسيفساء الجهات الفاعلة التي تتشارك مساحات الإحتجاج بالعين المجرّدة بفضل هذه الخِيَم[١٨]. وقد ساعدت خريطة الخِيَم في السّاحات العامّة (المواقع المختارة، وحجم الخيمة، والتجمّعات) على فهم مواقع تمركز المجموعات. وتشكّل العديد من المجموعات خارج هذه المخيّمات، على

١٥ إ. كاربي وآخرون، ٢٠١٦، المرجع السابق.
١٦ محمد زبيب، منشور على فيسبوك، ٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠، https://www.facebook.com/mohammad.zbeeb/posts/10157263342217476
١٧ نحن استوحينا عبارة «فسيفساء ملوّنة» من تحليل غير منشور للناشط قاسم الصديق وعنوانه «ديناميات الحراك: التحديات الإستراتيجية والتكتيكية»
١٨ ج. الدهيبي، وجوه الثورة: قاسم الصديق، من كندا إلى ساحة النور، المدن، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، https://bit.ly/39GRQpQ

أساس مصالحها المشتركة وولاءاتها وشبكاتها الشخصية لتشارك في الإحتجاجات. ولكنْ، اختلف المشهد في كلٍّ من المدن التي جرت فيها الإحتجاجات. وقد تأثّر هذا بالنسيج الإجتماعي المحلي والديناميات السياسية (هيمنة بعض القوى السياسية)، ومدى ارتباط المدينة بالمناطق الأخرى، وتاريخ التحرُّكات في المنطقة، وتأثير الأزمة الإقتصادية على السكان. ومع ذلك، برز بعض الأنماط التي أمكن تحديدها عند محاولة تصنيف المجموعات تقريبيّاً، والعديد منها له جذور تمتدّ إلى حراكات ٢٠٠٥ و٢٠١١ و٢٠١٥.

ويرتكز التصنيف أدناه تقريبيّاً على فترة التشكُّل والنطاق والمصلحة ومستوى الرسمية والهيكلية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ العديد من المجموعات الناشطة إمّا تشكّلت خلال الأشهر القليلة الماضية أو تطوّرت خلال هذه الفترة وهي في تغيُّر سريع.

١. الأحزاب السياسية القائمة/المسجَّلة التي لا تمثيل لها في البرلمان

وهي بشكل أساسي: الحزب الشيوعي، حركة الشعب، إتّحاد الشباب الديمقراطي اللبناني، مواطنون ومواطنات في دولة، الكتلة الوطنية، حزب سبعة.

وتعمل هذه الأحزاب على صعيد وطني (بدرجات مختلفة) ولديها مجموعات منتشرة في مدن مختلفة. وقد خرج البعض بخطاب سياسي ومهمّة سياسية متكاملَيْن وأعطى البعض بُعداً تاريخياً للحراك الإحتجاجي الحالي. وتمكّن البعض، ولا سيما الحزب الشيوعي، من الإستفادة من اللحظة والإنتقال من كونه جهة فاعلة هامشية في العقد الماضي ليصبح لاعباً رئيسياً ومنسِّقاً للنشاطات في الميدان. وقد كان بعض الأحزاب المذكورة أعلاه أكثر ارتباطاً بالطبقة السياسية. فمن جهة، يُرجَّح أن تنظر الطبقة السياسية إلى هؤلاء على أنّهم تهديد؛ ومن جهة أخرى، فتحالفاتهم وتجاربهم السابقة مع الأحزاب السياسية الرئيسية الأخرى والخطاب العام الذي أعقب ذلك، في الكثير من الحالات، كانت سبباً جعل من مجموعات الناشطين الأخرى تتردّد في التنسيق معهم. وتأسّست مجموعات أخرى مؤخّراً وكان لها إمكانية الوصول إلى موارد كبيرة وقاعدة دعم واسعة وناشطة للغاية. ومع ذلك، هم جوبِهوا ببعض الإنتقادات من قِبَل مجموعات الناشطين بسبب ما وصفه البعض على أنّه شفافية محدودة ونهج تنسيقي داخل المجموعات ورؤيتهم الإقتصادية الليبرالية.

بالإضافة إلى هذه الأحزاب، فإنّ ناخبي الأحزاب السياسية الذين يعتبرون أنفسهم مُعارِضين ولكنّهم مُمثَّلون في البرلمان يشاركون أيضاً بنشاط في بعض الساحات، ولكنْ دون إظهار هويتهم الحزبية صراحةً.

٢. المجموعات السياسية التي تأسّست ما قبل ١٧ تشرين الأوّل

وهذه مجموعات حديثة الولادة نسبيّاً أطلقها ناشطون لإيجاد بديل عن النظام السياسي السائد. وهي ترتبط عامّةً بالتجربة الفردية للناشطين الذين يقفون خلفها وهي قابلة للتكيُّف مع التغيير. وقد غيّرت هذه المجموعات أسماءها وأشكالها خلال فترة وجودها القصيرة.

ونذكر من بين هذه المجموعات: لِحقّي، مرصد، وبيروت مدينتي. وهذه مجموعات سياسية نشأت أو نمت خلال الإنتخابات البلديّة والبرلمانيّة الأخيرة. فترشّحت بيروت مدينتي في بيروت لإنتخابات ٢٠١٦ البلدية وقد سجّلت حضوراً في العاصمة بشكل رئيسي، لا بل تباطأت نشاطاتها بعد العام ٢٠١٦ قبل أن تعود لتنشط مؤخراً. وترشّحت مجموعة لِحقّي ومؤسِّس مرصد للإنتخابات البرلمانية في العام ٢٠١٨ كجزء من تحالف وطني، وهو التحالف الذي يمثّل المجتمع المدني/المستقلّين الذين ترشّحوا للإنتخابات في وجه الأحزاب السياسية الرئيسية. كما ترشّحت مجموعة لحقّي في منطقتَيْ الشوف وعاليه، ولكنْ توسّع نطاقها منذ ذلك الحين في أنحاء بيروت وأماكن أخرى. وتشكّلت مجموعة مرصد في العام ٢٠١٨ على يد ناشطين للترشّح للإنتخابات البرلمانية إلى جانب تحالف وطني، وهو تحالف من مجموعات صغيرة ناشطة خاضت الإنتخابات البرلمانية في العام ٢٠١٨. وتعود جذور معظم هذه المجموعات إلى احتجاجات العام ٢٠١٥ حول إدارة النفايات الصلبة، ولا سيما ناشطو مرصد والذين كانوا في الطليعة ضدّ سوء إدارة الحكومة آنذاك للنفايات الصلبة.

هـذه المجموعـات هـي نسـبيّاً الأكثـر شـهرةً بـين الجمهـور العريـض. وتعنـي مشـاركتهم في الإنتخابـات أنّهم يعتبرون الوصول إلى البرلمان/البلديّة إسـتراتيجية رئيسـية لإحـداث تغيير. فقـد سـمحت لهم تجربتهـم منذ الإنتخابـات بتطوير هيكليـات تنفيذية، وآليـات إسـتقطاب وعضويـة، وهـذه مكوّنـات لا تـزال المجموعـات الناشـئة الأخـرى تفتقـر إليهـا. وتسـتخدم هـذه المجموعـات القائمـة مسـاحة الإحتجـاج لتوسـيع دائرتهـا والتواصـل مـع أشـخاص جـدد ومجتمعـات جديـدة، وهـي عـادةً مـا تنظّـم زيـارات إلى مسـاحات الإحتجـاج في مـدن أخـرى لعقـد إجتماعـات أو مناقشـات. بالإضافـة إلى ذلـك، ظلـت الجهـات الفاعلـة المسـتقلّة/الجهـات الناشـطة المسـتقلّة والتي تفرّعـت عـن تحالـف وطنـي حاضـرة في مشـهد الإحتجـاج. وقـد انبثقـت مجموعـات أخـرى أيضـاً عـن تجربـة مُعارِضـة مختلفـة أكثـر شـعبية، مثـل الحركـة الشـبابية للتغييـر، وهـي منظمـة شـبابية يساريـة، أو الحركـة الأناركيـة في لبنـان، كافِـح، والتـي اكتسـبت زخمـاً خـلال الإحتجاجـات.

٣. المجموعات الناشئة الجديدة (ضمن بيروت)

واسـتند بعـض المجموعـات إلى الشـبكات الموجـودة أصـلاً. مثـلاً، هنـاك مَـنْ جمـع النـاس علـى أسـاس القـرب الجغرافي مثـل مجموعـة قنطـاري، مجموعـة شـيفروليه، مجموعـة جـل الديـب، مجموعـة فـردان، مـن بـين مجموعـات أخـرى. وتهتـمّ هـذه المجموعـات بشـكل أسـاسـي بالتحـرّكات في الشـارع، ولكـنْ البعـض منهـا مثـل مجموعـة جـل الديـب تتحـوّل إلى منظمـة أكثـر تنظيمـاً وتبنـي رؤيـة سياسـية مشـتركة، ويقـول مؤسّسـوها إنّهـم انتمـوا سـابقاً إلى الأحـزاب السياسـية الرئيسـية. وآخـرون مثـل عاميّـات ١٧ تشـرين شـكّلوا مجموعـة معارِضـة تقـوم علـى شـبكات شـخصية مـا زال بعـض أفرادهـا الرئيسـيون ناشـطين سياسـيّاً منـذ العـام ٢٠٠٥. أنـا خـط أحمـر هـي مجموعـة أخـرى مـن رجـال الأعمـال الذيـن تجمّعـوا خـلال الإحتجاجـات مـن خـلال الشـبكات الشـخصية.

٤. المجموعات المبنيّة على الإهتمامات المشتركة

تقـوم هـذه المجموعـات علـى هواجـس و/أو أيديولوجيـة مشـتركة، مثـل المجموعـات النسـويّة، والمجموعـات المناهِضـة للعنصريـة، والمجموعـات البيئيـة (مثـل أنقِـذوا مـرج بسـري) والمجموعـة التـي تحـارب النظـام المصـرفي (مجموعـة تأميـم المصـارف). وهـي تسـتخدم مسـاحة الإحتجاجـات للدفـع إلى الواجهـة بهمـوم غالبـاً مـا تمّ تهميشـها، بمـا في ذلـك النسـوية والعنصريـة ومناهضـة الرأسـمالية والتدهـور البيئـي أو سـوء إدارة المـوارد الطبيعيـة، كمـا هـو الحـال بالنسـبة إلى النفايـات الصلبـة أو تطويـر السـدود. ويرتكـز غيرهـا مـن المجموعـات علـى جمعيـات مهنيـة ذات مصلحـة سياسـية. وهـذه تتحـدّى الـدور الـذي تلعبـه النقابـات القائمـة، وفي الكثيـر مـن الحـالات، هـي تقـترح ترتيبـات نقابيـة بديلـة أو علـى الأقـل تطالـب باسـتعادة مسـاحة نقابيـة كانـت تحـت هيمنـة سياسـية رئيسـية. ومـن الأمثلـة عـن مجموعـات مماثلـة تجمُّـع المهنيـات والمهنيـين، ونقابـة الصحافـة البديلـة، ورابطـة العامِلـين في مجالَـيْ الفنـون والثقافـة.

منـذ كانـون الأوّل/ديسـمبر ٢٠١٩، بـدأ عـددٌ مـن المجموعـات الناشـئة بالبحـث عـن مبـادرات للتضامـن وتطويرهـا؛ وفيمـا تبنّـت بعـض هـذه المبـادرات نهجـاً خيريّـاً، فتـح البعـض الآخـر نقاشـاً حـول إمكانيـة الإسـتفادة مـن الأزمـة لبنـاء إقتصـاد بديـل. وهنـاك عـدد أقـلّ مـن المبـادرات التـي تتنـاول الزراعـة (حركـة حبـق ومبـادرة إزرع) في منطقتَـيْ عـكار والشـوف. وتعثّـرت مبـادرات أخـرى في عملهـا بسـبب نقـص المعرفـة والقـدرات.

٥. التجمُّعات المتخصِّصة و/أو الأفراد المتخصِّصون

وهـؤلاء هـم في الغالـب تجمّعـات أو ناشـطون ومنظمـات غـير حكوميـة كانـوا موجوديـن قبـل بدايـة الإحتجـاج وهـم كيّفـوا نشـاطاتهم لتسـتجيب للإحتياجـات الناشـئة. وقـد طـوّر بعضهـم خطابـاً سياسـياً أو إقتصاديـاً أو قانونيـاً وقامـوا بتكييفـه مـع المطالـب المسـتجدّة. وتضـمّ هـذه التجمّعـات أو المنظمـات علمـاء إقتصـاد وباحثـين ومخطّطـين حضريّـين ومحامـين. هـؤلاء لعبـوا دوراً رئيسـياً في تسـليط الضـوء و/أو الدفـاع عـن حقـوق المتظاهريـن مثـل لجنـة المحامـين للدفـاع عـن المتظاهريـن، والمفكّـرة القانونيـة، والتبـادل الإعلامـي الإجتماعـي. وكانـت المجموعـات الأخـرى جوهريـة في خلـق محتـوى يُعـرَض علـى الإنترنـت (بمـا في ذلـك منصّـات إعلاميـة بديلـة مثـل أخبـار السـاحة وميغافـون ومصـدر عـام ودليـل الثـورة).

بالإضافة إلى ذلك، لعب العديد من صفحات الفيسبوك دوراً مهمّاً في التعبئة عبر الإنترنت وفي خلق هوية وطنية للحراك الإحتجاجي (لبنان يثور). وفي عدد قليل من المدن، تمّ إنشاء مجموعات ظلّ على الإنترنت لتتحدّث بإسم المتظاهرين في المدينة (طرابلس تثور من أجل لبنان وصيدا تثور). وحسب الظروف السياسية الراهنة والأحزاب التي تقف خلف هذه المنصات، وفي بعض الحالات، كان لهذه المجموعات دورٌ فعّالٌ في التنسيق بين المجموعات المختلفة. وفي بعض الحالات، كما هو الحال في طرابلس، كانت هذه المنصّات نتيجة آليات التنسيق بين مجموعات الناشطين، بينما كانت في حالات أخرى نهجاً للتواصل لخلق وحدة قائمة على الهوية الوطنية.

٦. المجموعات غير الرسمية والعابرة

شارك العديد من المتظاهرين على أساس فردي. وهؤلاء لم تكُنْ لديهم خبرة سابقة في السياسة وهم كانوا جزءاً من جمعيّات فضفاضة (مثل مجموعات على واتساب WhatsApp وفيسبوك Facebook) تمّ إنشاؤها لتنظيم العمل الإحتجاجي المحدّد أو للصيانة المادية لمساحات الإحتجاج (مثلاً، مجموعات تنظّف يوميّاً في معظم الساحات). وقد نشأت هذه المجموعات بناءً على شبكات شخصية وتوسّعت.

آليات التنسيق وعدم وجود رؤية موحَّدة

في حين يجمع بين الجهات الفاعلة المختلفة التي تشارك بالإحتجاجات قاسمٌ مشتركٌ، ألا وهو معارضتها للنظام السياسي القائم، لا توجد رؤية سياسية بديلة موحَّدة. فقد ظهرت أطر عمل مختلفة للتنسيق في أوقات مختلفة. وتباينت الحاجة إلى التنسيق ومستواه متى تعلّق الأمر بالعمل المباشر. فقد تأثّر هذا الأخير بكلا الظروف على الأرض في مواقع الإحتجاج الفردية ومدى سرعة تغيّر هذه المواقع (مثلاً، قطع الطرقات، أو المواجهات مع شرطة مكافحة الشغب، أو الإعتقالات، أو تعطيل اجتماع البرلمان، إلخ.). ومتى لم يتّسع الزمان والمكان للتنسيق، كانت المجموعات تتفاعل بسرعة حسبما يتطلّب الوضع على الأرض. وفي مرّات أخرى، عندما كانت الأحداث تتكشّف بشكل أبطأ، إزداد التنسيق فيما راحت المجموعات تتعاون في تنظيم المسيرات والإجراءات.

أما بالنسبة إلى التنسيق فيما يتعلّق بالمواقف السياسية، فقد كانت الحاجة إليه أقلّ إلحاحاً في بداية الحركة الإحتجاجية، أو في أوقات الردّ على أفعال الطبقة السياسية. أوضح أحد الناشطين قائلاً:

> «في لحظات محدَّدة، صُدِمنا بالفعل بمدى توافق المواقف السياسية للمجموعات المختلفة في المناطق المختلفة، حتى حين لم نكُنْ قد تواصلنا بعد. في الظاهر، قد يبدو هذا كموقف أُتّفِق على توحيده».

مع ذلك، تظهر الإختلافات بين المواقف السياسية للمجموعات خلال مناقشات أعمق حول الرؤية السياسية. وتؤدّي هذه الإختلافات في بعض الأحيان إلى توتّرات حاول بعض المجموعات تفاديها باللجوء إلى استراتيجيات تركّز على الهواجس المشتركة. قال أحد الأشخاص من بيروت والذي كنا قد أجرينا مقابلة معه، «هناك إختلافات سياسية عميقة بين المجموعات المختلفة، لكنْ يجب علينا تنحية هذه الإختلافات جانباً والتركيز على ما نتّفق عليه». وصرّح ناشطٌ من صيدا بالقول، «إذا ركّزنا على الجوانب الإقتصادية أو الإجتماعية، نستطيع حينئذٍ أن نتجاوز خلافاتنا السياسية». فالإختلافات/المخاوف هي أيضاً نتيجة العلاقات الفردية/الشخصية والتصوُّرات بين الناشطين من المجموعات المختلفة.

وبالتالي، فإنّ عدم تناول هذه الإختلافات يرتبط بالخوف من نشوب نزاع داخل الحراك يصرف الإنتباه عن معالجة القضايا السياسية الوطنية. قال ناشطٌ مستقلٌ من طرابلس إنّ «الحراك يخشى الخوض في نقاش سياسي من حذره في التعامل مع سلاح حزب الله». فقد تشكّل هذه قضيّة خلافية تفضح الإختلافات في المواقف. وترى مجموعات أخرى أنّ هذه الإختلافات ستكون أساسية في تحديد التحالفات السياسية في المستقبل القريب، زاعمةً أنّه «عندما نصل إلى مرحلة نناقش فيها أي قانون إنتخابي نريد، وأي نظام إقتصادي نتطلّع إليه، سوف يترتّب علينا أن نكتشف مَنْ هم حلفاؤنا الفعليون». وظهرت عدّة مبادرات تهدف إلى صياغة مطالب سياسية مشتركة، عادةً ما يدعمها خبراء

وناشطون معروفون لا ينتمون بالضرورة إلى مجموعة معيّنة، ولكنّهم لعبوا دوراً رئيسيّاً في توجيه الإجراءات والمناقشات. غير أنّ عملية المطابقة بين المطالب المشتركة المحدّدة، السياسية والإجتماعية والإقتصادية منها، قد بدأت للتوّ، ويبقى أن نرى النتيجة.

وهكذا، وعلى الرغم من محاولات التنسيق على ثلاثة مستويات (العمل المباشر والسياسات والسياسة)، لم تنجح مجموعات الناشطين بعد بشكل كامل في توحيد جهودها وتوطيدها. فالمنافسة فيما بينها، والإختلافات لجهة القيم التنظيمية ونهج العمل، وحتى مستوى الثقة، كلّها مكوّنات تبسط حواجز. وواحدة من القضايا الرئيسية في النقاش الجاري هي ما إذا كان ينبغي لهذه المجموعات أن تتّحد معاً كجبهة واحدة موحّدة. شرح أحد الناشطين قائلاً:

«هناك إحجام كبير عن التنسيق بين المجموعات؛ هناك العديد من جداول التنسيق، التي تدور المجموعات نفسها في فلكها، ولكنْ هذا التردُّد يرتبط بالخوف من إنشاء جبهة واحدة، ومخاطرة أن تتفاوض هذه الجبهة في مرحلة لاحقة مع الدولة ... ولكنْ، ليس واضحاً بعد ماذا سيكون البديل عن هذه الجبهة وعن المفاوضات».

وعلاوةً على ذلك، فإنّ الفجوات بين المجموعات – التي، وفي بعض الحالات، ترتبط بالإختلافات في المواقف الأيديولوجية والسياسية (مثل الموقف من الحكومة السورية وحزب الله، أو الموقف من علمنة الدولة) والإختلافات الطبقية (في طرابلس، مثلاً، ذكر مَنْ أجرينا معهم المقابلات الفجوة القائمة بين «المثقّفين» و«المهمَّشين») – تؤدّي إلى استبعاد مجموعات معيّنة من شبكات التنسيق. قد تكون هذه بعض الأسباب التي مكّنت المجموعات جزئياً فقط من نزع الشرعية عن ممارسات النخبة السياسية. وهي لم تتمكّن بعد من الوصول إلى أجزاء كبيرة من المجتمع التي لا تزال عاجزة عن الإنفصال بسهولة عن الولاء التقليدي للزعماء السياسيين (الزعيم).

يُعدّ الإفتقار إلى رؤية سياسية موحّدة والغموض المحيط بالقيادة و/أو آلية التنسيق من القضايا الرئيسية في استمرار الإنقسام بين مجموعات المتظاهرين والمجتمعات التي تعارض هذه الإحتجاجات. إشتكى أحد المعارضين للإحتجاجات المشاركين في مجموعة نقاش مركَّز قائلاً إنّ المتظاهرين «قد كانوا في الشارع طيلة شهور وما زلنا لا نعرف ماذا يريدون، فهم لم يطلعونا على برنامج ... وليست لديهم قيادة موحَّدة». ومع أنّ بعض المجموعات كانت قد نشرت مطالبها وقد تكون لها رؤية سياسية، إلا أن هناك مروحة واسعة من مجموعات الناشطين تتخبّط في عددٍ من القضايا الخلافية. ولم تنجح مجموعات الناشطين بعد في صياغة بديل سليم يمكن أن يزعم واقعيّاً بأنه يقود التغيير المجتمعي ويستولي على المؤسسات السياسية. وشدّد منظّم للطلاب من النبطية أنّ هناك «حاجة للخروج بخطاب سياسي متين يجذب الناس، وتفادي إظهار أنّ كلّ ما يتمّ فعله سوف يُنفَّذ نكاية بالأحزاب السياسية في السلطة ... نحن بحاجة أن نظهِر للناس أنّنا قادِرون على حمايتهم بالأرقام أقلّه».

٣. القضايا

تعود أصول قضايا النزاع المستجدّة بعد ١٧ تشرين الأول إلى المشاكل البنيوية التي قد طال أمدها في لبنان. ومن أبرز هذه المشاكل الإنقسامات الطائفية ضمن المجتمع وأحقاد الحرب الدفينة، وإحتكار القلّة للإقتصاد، ونظام الزبائنية القائم على الطائفية وتقاسم السلطة، والتوجهات لمعارضة السياسة الخارجية. هذه التركيبات التي أدّت إلى بروز القضايا التي أجّجت خمسة أشهر من الإحتجاجات والتحرُّكات الإجتماعية المكثّفة على مستوى البلاد تتضمّن النظام السياسي السائد والأزمات الإقتصادية وما أعقبها من تردٍّ في الظروف المعيشية، وتدهورٍ بيئي، وغيابٍ لسيادة القانون، وتسييسٍ للمؤسسات الأمنية.

دولة النخب السياسية

تتمسّك النخبة السياسية بسيطرتها، على الرغم من الإنتقادات والمعارضة، ولا تزال غير قادرة على تقديم حلول لقضايا معيشية حرجة. فيُنظر إليها على أنها منفصلة عن الإحتياجات العامة، على الرغم من أنّ كلّ الأحزاب السياسية تدّعي دعمها لمطالب الناس وتتّهم الآخرين بذنوب «سوء الإدارة» و«الفساد». أوضح أحد أعضاء حزب سياسي ذلك، حين صنّف اللبنانيين إلى ثلاث فئات: «فئة هي جزء من التحرُّكات الإحتجاجية؛ وفئة تحكم؛ وفئة تحكم ولكنْ لديها مطالب المتظاهرين نفسها وهي جاءت إلى السلطة لمحاربة الفساد». وتعتمد النخبة السياسية سياسة التحاصص لتعزيز موقفها. وهي تساوم لتحصيل المكاسب الإقتصادية والسياسية من أصول الدولة عبر توزيع متوازن للخيرات بين أعضائها، من خلال ترتيبات مختلفة في مجال المشتريات العامة والتعاقد. واعتمد بعض مَنْ من النخبة السياسية في المقام الأول على الوصول المباشر والسيطرة على الوزارات الخدماتية. أما المجموعات الأخرى التي لها روابط قوية بالقطاع الخاص، فقد أوجدت فرص التماس ربح سريع ناشئة عن عقود أشغال مع القطاع العام مُنِحت لشركات خاصة. وتسمح هذه العملية للنخبة السياسية بالحفاظ على سلطتها، على الرغم من أنها تؤدي في بعض الأحيان إلى صراعات وطرق مسدودة وتتجاهل الحرمان المتزايد بين الناس، ممّا يؤدي إلى خسائر إجتماعية باهظة الثمن. أحد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم وهو عضو في حزب سياسي وصف العملية بعملية «معدية» تورّط فيها كلّ الأحزاب السياسية. واعتبر جميع الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم تقريباً أنها محرك رئيسي للنزاع وهم وصفوا المستويات الفادحة للبحث عن المكاسب والمحسوبية.

يدعم الطبقة السياسية نظامٌ مالي وإقتصادي قائم منذ تسعينيات القرن الماضي راح يغذّي عملية خلق المكاسب، وقد أنتج طبقة جديدة من النخبة المالية إنضمّت إلى الطبقة السياسية التقليدية. وتقاطعت المصالح الإقتصادية والسياسية وتعزّزت مع مرور الوقت، خاصةً في العقدَيْن الماضيَيْن. فأصبح «تواطؤ المال والسياسة»، كما وصفه أحد الناشطين المخضرمين الذين أُجريت مقابلة معهم، فاضحاً وبدأ الناس يشعرون بآثاره في تجاربهم المعيشية اليومية، خاصّةً في ظل الأزمات الإقتصادية المستعصية.

الآفاق والسيناريوهات المحتملة:

- خلق حراك تشرين الأوّل حركة مدنية ناشطة، وخاصّةً بين فئة الشباب، على الرغم من النزاعات الداخلية والديناميات السلبيّة المحيطة. وقد عطّلت الأزمة الإقتصادية والوضع الحالي لتفشّي فيروس COVID-19 زخم الجهات السياسية الفاعلة الجديدة، ويبقى أن نرى ما إذا كانت هذه الحركة المدنية سوف تتمكّن من مواصلة التحرُّك سياسياً معتمِدةً برنامجاً موحَّداً يستطيع أن يحقّق مكاسب صغيرة فتكسب سلطةً في بعض المؤسسات وتحشد للإنتخابات البرلمانية التي ستجري في ٢٠٢٢.

- سوف تكون الإنتخابات البلدية والبرلمانية المقبلة في سنة ٢٠٢٢ مفصلية في تشكيل ودفع الجهات السياسية الفاعلة الجديدة والتي ظهرت في أعقاب حراك تشرين الأول. فسوف ينتج عن الإنتخابات إما لاعبون جدد من داخل مجتمع الناشطين أو وجوه جديدة تماماً تحمل أجندات سياسية تقدُّمية أو بدلاً من ذلك وجوه لها ولاءات متينة للقوى الخارجية (الإقليمية والدولية).

© جيريمي تيلور

إستعاد المحتجّون العديد من الأماكن العامة في لبنان، وأحدها مبنى "البيضة" في وسط البلد في بيروت، والذي تضرّر بشدّة بسبب الحرب الأهلية ما بين العامَيْن ١٩٧٥ و١٩٩٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

أربع أزمات إقتصادية

يعاني الشعب اللبناني من أزمة عملة (شحّ في الدولار الأميركي وتعدُّد أسعار الصرف). ويعود ذلك إلى أربع أزمات مستعصية ومترابطة أدّت إلى تحرُّكات ١٧ تشرين الأول. وكانت استجابة الحكومة شبه غائبة خلال هذا الوضع الحرج، وامتنع البنك المركزي عن إصدار إجراءات رسمية لإدارة الإنعكاسات على وضع الناس المالي. فما كان من التطورات الأخيرة إلا أنْ كشفت عن ضغوط إقتصادية تستعر تحت الرماد منذ سنوات.

جاء على لسان خبير إقتصادي تمّت مقابلته أثناء إعداد هذا التقرير:

> «ستخلق هذه الأزمات مشكلة ثقة في الإقتصاد لا يمكن حلّها بشكل منفصل، لا بل تحتاج إلى خطة شاملة قد تكون مؤلمة لكنها فعالة. في الواقع، قد يكون الأمر «أقل إيلاماً» إذا تحمّل ذوو الدخل الأعلى تكلفتها».

أصبحت **دولرة** الإقتصاد اللبناني **والإعتماد الكبير على التمويل الخارجي** مشكلة.

فسجّل ميزان المدفوعات عجزاً سنوياً عاماً بعد عام منذ سنة ٢٠١١، وهو اتجاه يُسجِّل لأول مرة في تاريخ لبنان. عموماً، قابل العجز التجاري الهيكلي الكبير في لبنان - بسبب الإعتماد الكبير على الواردات - تدفّقات أجنبية تفد من التحويلات المالية والإستثمار الأجنبي المالي المباشر، لا سيما في قطاع العقارات. ولمّا لم تعُد هذه كافية، تسبّبت بأزمة في ميزان المدفوعات.

وأدّت عوامل خارجية، من بينها الأزمة في سوريا والعقوبات الدولية وأوجه الضعف في قطاع التصدير اللبناني وسط تنامي الواردات، إلى عجز في ميزان المدفوعات نتج عنه انخفاض في إحتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية. وبالتالي، فهذا الأخير يواجه الآن احتمال عدم قدرته على الوفاء بإلتزاماته مثل سداد الديون المحتسبة بالعملة الأجنبية، وتمويل الواردات لتأمين الضروريات الأساسية، والتدخُّل في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على ربط العملة الوطنيّة

بالعملة الأجنبية، مما أدى إلى ظهور سعر صرف موازٍ بفارق حوالى ٣٠٪ (وقت كتابة هذا التقرير) وترجمته إلى ارتفاع في أسعار السلع الإستهلاكية التي يتم استيرادها بنسبة ٨٠٪. على مرّ السنين، حافظت السياسة النقدية على ارتفاع أسعار الفائدة لدعم المصارف وجذب الأموال إلى لبنان والحفاظ على ربط العملة الوطنيّة بالعملة الأجنبية. ومع ذلك، فقد عرقلت هذه النشاط الإقتصادي وحفّزت المصارف على استثمار حصة كبيرة من مواردها في أدوات الدين الحكومية أو في الودائع لدى البنك المركزي.

يضع الإنكشاف الخطير للدين السيادي المصارف تحت ضغط كبير. وقد تفاقم الوضع أكثر نتيجة تضاؤل ثقة المستهلكين، مما أدّى إلى تهافت إلى المصارف في ظل اقتصاد مدولر بشدة (٧٠٪ من الودائع المصرفية هي بالدولار الأميركي). ومع تكشُّف **الأزمة المصرفية**، فُرضت قيود غير رسمية على عمليات سحب الودائع. ومع استمرار الوضع، والمزيد من تخلُّف القطاع الخاص عن سداد قروضه، بسبب الإنكماش في الإقتصاد، يمكن للمصارف أن تصل بسهولة وبسرعة إلى الإفلاس. وسيكون للانهيار تأثيرٌ سلبي على الفور، لا بل أيضاً لسنوات مقبلة، ما يجعل إعادة بناء إقتصاد ما بعد الأزمة أكثر صعوبة.

في الوقت نفسه، يواجه **القطاع العام** صعوبة في تمويل عجز عام كبير ومزمن ودين عام مرتفع للغاية. فحالة عدم التوازن المالي تسود منذ التسعينيات، ولكنْ، عندما ظهرت الفرص للحدّ منه، لم تكن المحاولات للقيام بذلك جادّة. كما تدهورت المالية العامة بسبب سوء الإدارة والفساد. وتعطي السياسات الإقتصادية الأولوية للقطاعات المالية وخلق الديون على حساب القطاعات الإنتاجية. فلم يكن دعم سعر الصرف المربوط بالعملة الأجنبية لعقود ممكناً إلا باللجوء إلى معدّلات فائدة مرتفعة، وسط ضعف الثقة بالأسس الاقتصادية. فدخل لبنان في حلقة مفرغة من ارتفاع الدين العام، وارتفاع معدّلات الفائدة، وتراجع الإستثمار والنمو، وتضخُّم القطاع المصرفي.

بالنظر إلى ما سبق، لا مفرّ من **أزمة إقتصادية حقيقية**. فقد تباطأ النمو الإقتصادي منذ العام ٢٠١٠، لتقارب نسبته الـ ١٪. في الوقت الحالي، يتقلص الإقتصاد ويتّجه نحو ركود عميق. وتعاني القطاعات الحقيقية، أي الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، من ظروف تشغيل صعبة. كما تعاني المشاريع التجارية من نقص في التمويل، وعدم القدرة على التعامل مع بقية العالم من خلال النظام المصرفي الدولي، وتعقيد نظام سعر الصرف المزدوج، وانخفاض الطلب لدى المستهلكين، من بين أمور أخرى. وتُعَدّ الشركات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر تضرُّراً وكانت في طليعة المؤسّسات التي أغلقت أبوابها. ويُصنَّف أكثر من ٩٠٪ من الشركات في لبنان على أنها شركات صغيرة.

الآفاق والسيناريوهات المحتملة:

- أيّاً كان الإتجاه الذي ستتّخذه الإصلاحات الإقتصادية، فلا بدّ أن تترتّب عليه تكلفة؛ ولكنْ، ليس واضحاً بعد مَنْ الذي سيتحمّل التكلفة الأكبر.
- لقد ظهر القطاع المصرفي أمام العامّة على أنّه طرف فاعل في النزاع، ما أدّى إلى تضاؤل ثقة الناس فيه. وقد هدفت خطة «الإنقاذ» المالية التي أعلنتها الحكومة في أواخر شهر نيسان/أبريل إلى إعادة هيكلة القطاع المصرفي، وهناك إمكانية أن يتلقّى القطاع صفعةً قوية. في حالة كهذه، ستكون إجراءات الضمانات ضرورية لحماية المودِعين لئلا يتحمّل هؤلاء العبء الأكبر.
- لقد انتقل النقاش بشأن نموذج إقتصادي أكثر شمولاً وعدلاً إلى المجال العام إذ بدأ الجمهور العريض يهتمّ أكثر بمثل هذه القضايا. ومع زيادة الوعي العام، يتمتّع الناشطون بفرص ومساحات أفضل ليواصلوا استكشافهم وبناءهم لنماذج إقتصادية بديلة وتطبيق هذه النماذج بنجاح في مناطق محدّدة، ما يسمح بالتوسُّع والتناسخ.

تدهور الظروف المعيشية

يعاني سكان لبنان من **ظروف معيشية قاسية**. فمعدّلات الفقر آخذة في الإرتفاع (من ٢٧٪ في ٢٠١١ إلى ٣٣٪ في ٢٠١٨)[١٩]. كما ازدادت مظاهر اللامساواة حتى بلغت مستويات قياسية (يمتلك أغنى الناس وتصل نسبتهم إلى ١٪ من البالغين في لبنان ٢٤٪ من الدخل و٤٠٪ من الثروة)[٢٠]. وتفاقم الوضع مع تكشُّف الأزمات الإقتصادية في ظل خفض الرواتب وارتفاع معدّلات البطالة. واشتدّ عدم الإستقرار في العمل والتنافس عليه. ويبحث الشباب بشكل متزايد عن فرص للهجرة. كما نُسِب عدد من حالات الإنتحار إلى تدهور الظروف المعيشية[٢١]. وأدّت المشاحنات والطرق المسدودة في السياسة الوطنية إلى إبطاء توفير الخدمات العامة. وانكشف الفساد والمحسوبية بشكل أكبر، خاصةً مع تعثُّر الشبكات الزبائنية، وسط نقص التمويل الوارد عادةً من اللاعبين الإقليميين (الخليج وإيران)، وتشديد العقوبات الدولية. وقال مَنْ أُجرِيت معهم المقابلات، من ناشطين ومتظاهرين، وكذلك أعضاء في الأحزاب السياسية، «الناس جائعون» و«القارب يغرق» و«كلّنا نغرق». حتى المنظمات غير الحكومية تواجه قيوداً في الإستجابة للأزمات وتقديم الخدمات.

وأصبح المقيمون من جنسيّات غير لبنانيّة مُستضعفين بشكل خاص في ظلّ هذه الظروف. فمظاهر التهميش والتمييز التاريخية ضدّهم راحت تزداد حدّةً إذ يُنظَر إليهم على أنهم درجة ثانية بعد اللبنانيين، لا سيما وأنّ الحركة الإحتجاجية عزّزت الشعور القومي. قال عضو في حركة مناهضة العنصرية:

> «إنّ خطاب الأولويات بين القوميات هو أقوى بكثير من المعتاد؛ وكان من الصعب أصلاً التحدُّث عن حقوق المهاجرين في الأوقات العادية، والآن يبدو الخوض بهذه الأحاديث عبثياً».

وتدهورت ظروف المعيشة والعمل بالنسبة إلى العمّال المنزليين المهاجرين، خاصّةً كنتيجةٍ لأزمة العملة.

ويواجه النّازحون السوريون تهديدات مماثلة. وفقاً لإستطلاعٍ حول التصوُّرات أجرته مجموعة العمل على الإستقرار الإجتماعي التابعة لخطّة لبنان للإستجابة للأزمة (LCRP)، تصاعدت التوتُّرات مع اللبنانيين، علماً أنّها كانت في تزايدٍ أيضاً ما قبل الأزمة. من بين العوامل المُحفِّزة الأكثر تداولاً للتوتُّر بين النّازحين والمجتمع المضيف كان التنافس على الوظائف والموارد. ويخضع النّازحون السوريون إلى رقابة مكثفة من السلطات المحلية. كما تدهورت ظروفهم المعيشية نتيجة لارتفاع الأسعار وتضاؤل المساعدات ما قبل ١٧ تشرين الأوّل.

يشعر بعض المجموعات، وخاصةً النّازحون السوريون الذين تمّت مقابلتهم من أجل هذا البحث بالإحباط جرّاء كيفية معاملة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لهم، بدعوى الإفتقاد إلى الشفافية من جانبها، وبالتالي فهم يركّزون نشاطاتهم على المطالبة بإحداث تغييرات داخل المنظمة لتحسين إستجابتها لاحتياجات النّازحين السوريين.

وبين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، ومع ارتفاع لهجة الحقد في الخطاب السياسي لبعض الأحزاب تجاه النّازحين، أظهرت التقارير الواردة من مجموعة العمل على الإستقرار الإجتماعي (LCRP)[٢٢] أن النّازحين قد أعربوا عن مخاوفهم من أن الدينامية الجديدة التي أعقبت حراك تشرين الأوّل ستتجلّى في زيادة في الإجراءات التقييدية التي تستهدفهم، بما في ذلك حظر التجول والتوقيفات والإعتقالات، إلى جانب الترحيلات والتوترات ضدهم. كما أعربوا عن مخاوفهم من الطرد القسري الذي قد يفرضه عليهم أصحاب العقارات بسبب عدم قدرتهم على دفع الإيجار، وخشي البعض من أنهم قد يضطرون إلى العودة إلى سوريا بسبب خطر التصعيد في الوضع الأمني في لبنان. وهذا يفسّر لماذا، على الرغم من أنّهم يفضّلون النأي بأنفسهم عن المشاركة في الإحتجاجات لتجنُّب مخاطر العداء المتزايد ضدّهم، قالت مجموعات النّازحين السوريين التي تمت مقابلتها لهذا البحث إنها شعرت أيضاً بأنها مرتبطة بمطالب الشعب اللبناني. وفي هذا الصدد، قالت نازحة سورية:

---

١٩ الأمم المتحدة في لبنان، ٢٠١٨، المرجع السابق.

٢٠ ن. سالتي، ٢٠١٩، المرجع السابق.

٢١ م. شهاب، تمّ تسجيل عدّة حالات إنتحار في لبنان ... وقد زاد غضب الشارع في وجه السلطة، يورونيوز، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، https://arabic.euronews.com/2019/12/05/suicide-increasing-lebanon-renew-protests-overthrow-regim-beirut-crisis

٢٢ في إطار خطة لبنان للإستجابة للأزمة، يكمّل قطاع الإستقرار الإجتماعي جهود القطاعات الأخرى للتخفيف من التوتّرات الناتجة عن التأثير العميق للأزمة السورية على المجتمعات المحلية، من خلال مجموعة من التدخلات الشاملة على المستويَين المحلي والوطني، ما يشدّد على بناء المؤسسات لمعالجة كلّ من التعبير عن النزاع والأسباب الكامنة وراء التوتّرات المجتمعية. ويتألف قطاع الإستقرار الإجتماعي من مجموعات عمل منتشرة في كافة محافظات لبنان ويضمّ منظمات غير حكومية دولية ووطنية تعمل ضمن قطاع الإستقرار الإجتماعي.

«تطالب الثورة بمحاسبة اللصوص الذين يسرقوننا نحن أيضاً، فإذا فضحنا مَنْ يسرق مساعداتنا، فسوف نكون بذلك نهبّ إلى مساعدة المتظاهرين».

ومع ذلك، فهم لم يروا دوراً لأنفسهم في الحركة الإحتجاجية الحالية خوفًا من إلحاق الضرر بالحراك و/أو من استخدامهم كبش فداء. وقد تمّ استخدامهم في الخطاب السياسي، ولا سيما من قِبَل التيار الوطني الحرّ، كمحرِّك للصعوبات التي يواجهها اللبنانيون، لكنّ هذا الخطاب لم يكتسب زخماً.

كما صوّرت بعض وسائل الإعلام اللاجئين الفلسطينيين على أنهم محرِّضون على العنف أثناء الإحتجاجات[٢٣]. فاتّخذت الفصائل الفلسطينية في المخيمات قراراً مقصوداً بإبقاء جمهورها بعيداً عن الشوارع، إدراكاً منها «لأهميّة إعطاء الأولوية للبنانيين على مفترق الطرق هذا»، حسبما قال مصدر رئيسي لمنظمة غير حكومية فلسطينية. وأوضحت كذلك أنّ الجالية الفلسطينية تعتبر حركات الإحتجاج اللبنانية إستمراراً طبيعياً للإحتجاجات في مخيّمات اللاجئين الفلسطينيين التي حدثت في وقت سابق من الصيف، مطالبةً بحقوقهم الإجتماعية والإقتصادية. واعتبرت أن الخطاب المرتكِز على الحقوق الذي يدعو إليه الناشطون اللبنانيون يُتوقَّع أن يدعم محنة الفلسطينيين في لبنان، وهو أمر لا يمكن تحقيقه تحت مظلّة الأحزاب الحاكمة تاريخياً.

الآفاق والسيناريوهات المحتملة:

- في ظلّ تدهور الظروف المعيشية وعدم قدرة العديد من أرباب العمل على دفع الأجور بالدولار الأميركي، تبدو الآفاق بالنسبة إلى الفئات المهمّشة من غير اللبنانيين - لا سيّما العمّال المهاجرين والنّازحين السوريين - مسدودة، إذ يتعرّض هؤلاء لمزيد من الإستغلال في العمل وهم يدفعون تكلفة أعلى لضمان معيشتهم بسبب التضخُّم، ما يؤدّي إلى صرفهم من العمل وإخلائهم قسريّاً أو عودتهم الطوعية إلى بلدانهم.

- مع نشوب التوتّرات بين مجتمعات اللبنانيين ومجتمعات غير اللبنانيين (النّازحين السوريين بشكل أساسي)، تزداد مخاطر الإستقطاب الإجتماعي، ما يؤدّي إلى زيادة العنف والجرائم الصغيرة والعودة إلى شبكات الزبائنية.

- لقد أفسحت الأزمة الإقتصادية وتفشّي فيروس COVID-19 المجال لمبادرات التضامن بين مجتمعات اللبنانيين، ما أبرز أفقاً إيجابياً لظهور إقتصادات تضامن وأفكارٍ جديدة لبناء الثروات وإدارتها من قِبَل المجتمع، ما من شأنه أن يعزّز الروابط بين الناس.

التدهور البيئي

يُلمَس تأثير **التدخُّل السياسي في إدارة الموارد الطبيعية والبيئة** لمس اليد. لقد فشلت الدولة في تقديم الخدمات الأساسية. وشرعت بمشاريع بنى تحتية واسعة النطاق مُنحت الأولوية على أساس سياسة التحاصص بين الأطراف السياسية المتنافسة، في ظلّ التقليل من شأن تأثيرها على البيئة والصحة العامة. يتعارض هذا مع مطالب الجمهور الذي أعطى الأولوية بشكل متزايد لهذه القضايا، ما أدّى إلى تسييس القضايا البيئية. فكشفت حرائق الغابات الكبيرة التي انتشرت في جميع أنحاء لبنان قبل انطلاق الإحتجاجات في تشرين الأوّل/أكتوبر إخفاقات الدولة وأثارت موجة من الغضب. كما تستمر الحملات ضد السدود ومرافق النفايات الصلبة ومقالع الحجارة وقطاع إدارة الكهرباء.

وفي حين أنّ بعض الحملات مثل تلك المتعلّقة بسد بسري دخلت دائرة الضوء وحقّقت إنتصارات رمزية في ذلك الوقت، لا يوجد دليل على توقُّف المشروع[٢٤]. كانت هناك إنتصارات متواضعة في وقت سابق، مثل الحركة ضدّ استخدام

٢٣ د. فويبل وج. أيوب، الحزن السوري في ثورة لبنان، الجمهورية، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩،
https://www.aljumhuriya.net/en/content/syrian-melancholy-lebanons-revolution
٢٤ البنك الدولي في السراي: "الأشدّ فقراً" وسدّ بسري، الأخبار، ٢ آذار/مارس ٢٠٢٠، https://al-akhbar.com/Politics/284954

المحارق للتخلُّص من النفايات الصلبة التي خطّطت لها بلدية بيروت. وقد تمّ إيقاف هذا المشروع أيضاً في الوقت الحالي بسبب الضغط المكثّف من قِبَل تحالف إدارة النفايات مما أدّى إلى معارضة شديدة من داخل المجلس البلدي ضدّه.

الآفاق والسيناريوهات المحتملة:

- تضع خطة «الإنقاذ» المالية العائدة للحكومة تركيزاً كبيراً على المشاريع الإستثمارية التي طُرِحت في مؤتمر سيدر CEDRE لجذب الأموال الأجنبية. هكذا مشاريع، وإذا تمّ المضيّ بها من دون اتّخاذ تدابير لحماية البيئة، فقد تؤثّر سلباً على البيئة وتشكّل تهديداً على جودة الخدمات الأساسية، مثل إدارة النفايات الصلبة وتوفير المياه والمحافظة عليها ومعالجة مياه الصرف الصحي بشكل سليم.

- وقد يزيد هذا من التوتُّر مع مجموعات الضغط والمجتمعات المحلية المتضرِّرة، إعتماداً على المشروع. مثالان عن المشاريع التي يُحتمَل أن تشهد تداعيات من توتُّرات ونزاعات هما سدود المياه ومحارق النفايات الصلبة التي ذُكِرت في مشاريع سيدر CEDRE.

- وأيضاً، فقد يوصل الإقتتال السياسي إلى وَقْف كامل لمشاريع البنية التحتية، مثل الكهرباء وإدارة النفايات الصلبة، ما قد يؤدّي إلى تراجع الوصول إلى الطاقة وإلى التلوُّث وتردّي البيئة.

إتّضاح أكبر لتسييس قوى الأمن

تعمل **مؤسسات القوى الأمنية** الرسمية المختلفة، بدرجات متفاوتة، حسب الولاء السياسي والإنتماءات الطائفية، حيث أنّ التعيين في المناصب القيادية في القطاع الأمني، حسب العرف، يجب أن يأخذ في الإعتبار هذه العوامل المذكورة[٢٥]. في الوقت نفسه، وحيث توجد مناطق تُمَسّ فيها سيادة القانون، ينشط ذوو القبضة على الأرض ويتصرّفون بدلاً من قوى الأمن عند الحاجة. حدث هذا في عدّة مناسبات عندما اشتبك حرّاس شخصيون لنوّاب وسياسيين مع متظاهرين خلال الإحتجاجات أو الإعتصامات أمام منازل السياسيين[٢٦]، أو عندما اعتدى أنصار الأحزاب السياسية على المتظاهرين خلال تجمّعهم في الأماكن العامة[٢٧]. وقد وقعت مثل هذه الحوادث في حضور قوى الأمن الرسمية التي تدخّلت فقط حين كادت التوترات تتصعّد إلى عنف، من خلال الفصل بين المجموعات المتعارضة. وقد استخدم أعضاء من النخبة السياسية هذا النظام والتهديد بعدم الإستقرار لتقييد حرية الرأي والتعبير لدى كلٍّ من المتظاهرين والصحفيين من خلال القمع والتوقيفات بحسب مصالحهم وكجزء من مساوماتهم ومفاوضاتهم وإدّعاءاتهم.

ويُعتبر توفير الأمن من قِبَل الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية أمراً معقّداً، وتتمتّع قوى الأمن المختلفة في أوقات مختلفة، اعتماداً على السياق المحلي، بدرجات متفاوتة من الثقة التي يمدّها بها السكان (عادةً، يتمتّع الجيش اللبناني بدرجة رضا أفضل؛ ومع ذلك، تعتمد هذه التقييمات على السياق السياسي المتغيِّر والتفاعل بين السكان وقوى الأمن). ولم يميّز الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم دائماً تمييزاً واضحاً بين الجهات الأمنية الفاعلة (مثل الجيش اللبناني، قوى الأمن الداخلي، شرطة البلدية، إلخ.)؛ ومع ذلك، في بعض الحالات، كانوا أكثر تحديداً. على سبيل المثال، في الفترة الممتدَّة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ وكانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ (حتى الإنتهاء من جَمْع البيانات لهذا التحليل)، كان دور المخابرات العسكرية فعالاً في التأثير على بعض الحشود في طرابلس، وزعم الناشطون الذين تمّت مقابلتهم في طرابلس لهذا التقرير أنّ ضباط المخابرات حازوا على مواد تدين العديد من المتظاهرين المنحدرين من المناطق الفقيرة وسيكونون قادِرين على استخدام تلك المواد لتهديد نشاطهم السياسي.

٢٥ العميد الركن الدكتور أ. صليبا، قطاع الأمن في لبنان: السلطة القضائية والتنظيم، واشنطن العاصمة: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٠١٢

٢٦ متظاهرون لبنانيون يتشاجرون مع الحرّاس الشخصيين لصنّاع القرار في طرابلس، الشرق الأوسط، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، https://english.aawsat.com/home/article/2028306/lebanon-protesters-scuffle-lawmakers-bodyguards-tripoli

٢٧ ج. حيوش وت. أزهري، أنصار حزب الله وأمل يتعدّون على المتظاهرين، ديلي ستار لبنان، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، https://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2019/Nov-25/496207-hezbollah-amal-supporters-attack-protesters.ashx

خلال الإحتجاجات، لعبت قوى الأمن أدواراً متنوّعة في أوقات مختلفة حسب الظروف السياسية. ذكر أحد الذين تمّت مقابلتهم من لجنة المحامين للدفاع عن المتظاهرين أنّ الدور الذي تلعبه كلّ مؤسّسة أمنية يختلف أيضاً حسب المنطقة:

«على سبيل المثال، يلعب الجيش دوراً مختلفاً في المناطق المختلفة. وهذا مخيف لأنه لا سبيل لاعتماد طريقة واحدة للتعامل مع كلّ مؤسّسة. هناك فوضى أمنية. لذا، فهم يرتكبون المزيد من الأخطاء، ومن الصعب للغاية محاسبتهم بسبب عدم الوضوح. الشعور بالأمان غائب».

الآفاق والسيناريوهات المحتملة:

- بالنظر إلى أنّ تاريخ لبنان حافلٌ بأمثلة عن المشاجرات التي تصاعدت بسرعة لتتحوّل إلى عنفٍ سياسي واضطرابات إجتماعية واسعَيْ النطاق ومستويات أعلى من قمع الأجهزة الأمنيّة، يُحتمَل أن تأخذ الإحتجاجات منعطفاً نحو مزيد من العنف، وبالتالي، يُصار إلى تعامل المؤسّسات الأمنية بقسوة مع المتظاهرين خلال المظاهرات حدّ اعتقالهم. ويمكن أن تستخدم النخبة السياسية أصحاب النفوذ لتفرض طابعاً أمنياً طاغياً في ردّها على المظاهرات لتهديد الناشطين الذين قد يعيدون تنظيم أنفسهم على المدى الطويل أو يختفون بكل بساطة.

- وقد تحدّث الناشطون، وخاصّةً هؤلاء المتواجدون خارج بيروت في المناطق التي تتمتّع فيها الأحزاب السياسية التقليدية بقوّة وجود، عن معاقبتهم لمشاركتهم في الإحتجاجات. وتشمل المخاطر المحتملة خسارتهم لوظائفهم أو للدعم المالي بسبب نشاطهم أو تعرُّضهم للمضايقة والإعتقال.

- وتحشد الأحزاب السياسية لتستعيد شرعيتها المتداعية. فهي قد تستخدم شبكاتها من أصحاب النفوذ أو ذوي القبضة لزيادة التوتُّرات ما بين المجتمعات بشكل مُتعمَّد خدمةً لمصالح الأحزاب الطائفية والسياسية وتستغلّ هذه التوتّرات لتحقيق المكاسب السياسية، خاصّةً مع زيادة حالات الفقر. وشبكات مماثلة قد تطال فئات مستضعفة تحتاج إلى شبكة أمان إجتماعي.

٤. الديناميات

على الرغم من المشهد الإقتصادي القاتم على نحو متزايد والعلاقات المتوتِّرة، سادت الإيجابية غالبية المقابلات. فحتى الأفراد الذين لم يشاركوا في المظاهرات أو الموالون لأحزاب سياسية مُعارِضة للإحتجاجات عبّروا عن وعيٍ بأنّ النظام منهار، وبأنّ أيّ تغيير الآن سيكون على بُعد خطوة واحدة. ومع أنّ هذه الإيجابية قد تكون مُضلِّلة بعض الشيء في لحظة حماسة ثورية، يجب أن يُستفاد منها كفرصة نادرة للتغيير.

القدرة على تصوُّر لبنان مختلف

كانت القضية الرئيسية **هي تجاوز الطائفية ونشر القبول الواسع للدولة المدنية**. فوصف أحد الناشطين في صيدا كيف أنّ «الناس لم يعودوا يسألونك عن إسمك لكي يعرفوا دينك، بل هم يسألونك عن إسمك لمخاطبتك به لدى التوجُّه إليك بالحديث». ووصفت مشاركة في مجموعة نقاش مركّز كيف أنّها «صُدِمَت» من تغيّر موقف بعض أصدقائها المتديّنين لصالح دولة مدنية، بعد أنْ عارضوا الزواج المدني بشدّة، على سبيل المثال، وهي قالت إنّه وبشكلٍ من الأشكال «أمرٌ ما انكسر». وكانت قضيّة أخرى هي إدراك أنّه، وعلى الرغم من الإختلافات الطبقية، لم يكن التقسيم الطبقي الرئيسي بين الطبقة الفقيرة والطبقة المتوسّطة، لا بل بين غالبية اللبنانيين والطبقة العليا الأصغر حجماً بكثير والتي تمسك بزمام السلطة.

عنصرٌ رئيسيٌّ آخر من هذه الرؤية هو إعادة النظر في الإقتصاد القائم على الخدمات والإنتقال إلى نماذج إقتصادية منتجة. في هذا السياق، أكّد أحد المعارِضين للحراك في حيّ الخندق الغميق في بيروت الذين شاركوا بمجموعة نقاش مركّز، فقال إنّه وبالنسبة إليه:

> «... يمكن لهذا الحراك أن يحقّق أمراً إيجابياً واحداً: وهو التأسيس لبلد جديد يتمتّع بسياسات مالية مختلفة... يجب على العملة أنْ تنهار بالكامل. فنحن في بلد غير منتج، ولا نملك صناعة لا بل نعتمد على السياحة. عندما تنهار العملة بالكامل، سنشهد على تحوّلٍ كبير. أولئك الذين يملكون أرضاً، سوف يزرعونها، وسيبدأ الناس بشراء المنتجات المحلية».

وقد اشتدّت المعارضة في وجه سياسة ربط الليرة اللبنانية بالدولار وغالبية هؤلاء الذين تمت مقابلتهم رفضوا بشدّة النموذج الإقتصادي الذي أُسِّس منذ التسعينات. وتظهر إلى السطح أكثر فأكثر التجارب لإطلاق نماذج إقتصادية بديلة وتتسّع رقعة المحاولات لإعادة إحياء قطاع الزراعة المتعثّر على يد جهات فاعلة جديدة.

هناك قضيّة أخرى تمّ الإتفاق عليها هي **الإصلاح القضائي كأداة رئيسية لاجتثاث الفساد من جذوره**. هذا العمل جارٍ منذ ما قبل ١٧ تشرين الأوّل، لكنْ، وبتضافر جهود المحامين والقضاة والدعم الشعبي لهذه الجهود، يبدو قابلاً للتحقيق أكثر من أيّ وقتٍ مضى. وكانت كيانات متعدّدة من مجموعات الناشطين إلى المنظمات غير الحكومية تعمل أصلاً على تحقيق هذه القضيّة وقد صاغت تشريعات للنظر فيها منذ عدّة سنوات[٢٨].

يحمل الشعور المتنامي بالإعتزاز الوطني خطر ألا يكون شاملاً بالكامل لجميع اللبنانيين. فيترافق الإعتزاز الوطني غالباً مع خطر اتّخاذ مواقف تمييزية تجاه غير اللبنانيين.

العلاقة بالقيادة السياسية

كانت القدرة على تحدّي الفساد ومواجهة النظام الذي كان يُنظَر إليه على أنّه يُمارس رقابة صارمة على شعبه بمثابة تغيير جوهري حدث مع حدوث إحتجاجات ١٧ تشرين الأول. رأى أحد المشاركين في مجموعة نقاش مركّز ذلك على أنّه

٢٨ ٥. فرفور، مشروع قانون حول "إستقلالية القضاء وشفافيته": هل يقوّض النواب "التركيبة" الحالية؟ الأخبار، ١١ تموز/يوليو ٢٠١٨، https://al-akhbar.com/Community/253915

© بشير حاموش

تجمُّع محتجّين من مختلف الفئات الإجتماعية والعمرية في ساحة الشهداء في وسط البلد في بيروت للمشاركة في الإحتجاجات الشعبية الحاشدة، تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٩.

نجاح رئيسي للثورة: «تمّ تمزيق صور جميع السياسيين وطُردوا من المطاعم» بعد زمنٍ لم يكُنْ فيه المساس بـ «هالة السياسي» حتى ممكناً. وتحدّث المشاركون أيضاً عن ثورة متظاهرين ضدّ زعيم معيّن دعموه طيلة ٢٥ سنة. واختلف المشاركون في مجموعة النّقاش المركّز الخاصة بهذا البحث، الذين كانوا مؤيّدين للحراك، حول مدى توفُّر المعلومات المتعلّقة بقضايا الفساد للعامّة، لا بل اتّفقوا على أنّه تم كسر أحد المحرّمات وأنّه بات بإمكان الناس الآن أن يتكلّموا ضدّ الفساد علانيةً.

ربّما أدّى الكشف عن تورُّط بعض السياسيين العميق في الفساد إلى إبعاد بعض أتباعهم الذين شاركوا في الإحتجاجات؛ ومع ذلك، لم يستطِع الآخرون تخليص أنفسهم بسهولة من ولاءات مماثلة لقادتهم السياسيين. مثلاً، هنا يبرز تناقض بين رؤية أخطاء القائد، وعدم القدرة على التحرُّر من الإرتباط المترسِّخ منذ زمن طويل بذلك الزعيم الذي أصبح رمزاً لهوية الشخص السياسية والطائفية. ويرتبط عجز بعض المجموعات عن التحرُّر من مثل هذه الولاءات بمخاوف لطالما غذّاها السياسيون واستفادوا منها. ومن أبرز هذه المخاوف هو الخوف من عدوان إسرائيلي وخطر أن تُضعِف الثورات الحالية المقاومة ضدّ إسرائيل. والمحاولات التي تقوم بها بعض المجموعات السياسية المُعارِضة لحزب الله لركوب موجة الثورة في سبيل تحقيق مكاسب سياسية لا ترتبط بالضرورة بالمطالب الثورية، لا بل تعزّز هذا الخوف أكثر فأكثر. كما عبّر بعض المجموعات ذوي الأقلية الطائفية عن الخوف من التهميش في الحياة السياسية في حال حلّ نظام سياسي غير طائفي محلّ النظام الطائفي الحالي القائم على تقاسم السلطة.

إستمرار الحواجز ما بين المجموعات

كان لافتاً خلال المقابلات، بين مؤيّدي الإحتجاجات ومَنْ لا يؤيّدونها، التعميمات الشائعة حول المجموعات المعارِضة والفرص المحدودة لتدفُّق المعلومات من مجموعةٍ إلى أخرى، على الرغم من الإتفاق في الجوهر على العديد من القضايا الأساسية. في الواقع، بدا الأمر كما لو أنّ الأحزاب والمجموعات تعمل إلى حدٍّ كبير داخل فقّاعات هي أشبه بغرف تردّد الصدى، مما يعطي فرصةً ضئيلة لسماع الإنتقادات. ولم يعرف المعارِضون للثورة سوى القليل عن

المجموعات والأفراد في الساحات، وغالباً ما استشهدوا بالأحزاب السياسية البارزة والبرلمانيين الآخرين الذين يشاركون في الإحتجاجات. ولا يزال مصدر معلومات هؤلاء الأساسي هو التلفزيون أو قنوات وسائل التواصل الإجتماعي اللذين إمّا يؤكّدان على مواقفهم السياسية أو يؤجّجان معارضتهم. على سبيل المثال، وصف أحد كبار السنّ وهو من الأشخاص الذين قابلناهم الداعمين لحزب الله كيف أنّه وعلى الرغم من أنه يعيش على بُعد دقائق من وسط البلد، وعلى الرغم من سماعه أحياناً للهتافات الآتية من جسر الرينغ، فهو لم يعرف بما حصل إلا من خلال التلفزيون.

تستمرّ معظم النقاشات السياسية بين الأشخاص الذين ينتمون إلى المجموعة الكبيرة نفسها، سواء لجهة مجموعات الناشطين أو لجهة الحكومة، على الرغم من كثرة الإختلافات داخل كلَيْهما. فعند سؤال عضو في مجموعة ناشطة عن التواصل مع الآخرين، ولا سيما مع الآخرين الذين ليسوا بالضرورة مع الإحتجاجات، هو تحدّث عن إستراتيجية تواصل تقوم على تحقيق الأرقام على وسائل التواصل الإجتماعي وزيارات المدوّنات فقط. فيبدو أنّ هناك القليل من الأدلّة على أنّ حسابات وسائل التواصل الإجتماعي هذه تصل إلى أولئك الذين لا يؤيّدون الإحتجاجات بالضرورة. وهذا ما أكّده أيضاً مَنْ تمّت مقابلتهم من المعارِضين للإحتجاجات والذين ردّدوا شائعات دحضتها المجموعات الثورية على نطاق واسع على وسائل التواصل الإجتماعي. ولمّا سؤلوا عما إذا كانوا قد شاهدوا أياً من مقاطع الفيديو التي تدحض هذه الشائعات، نفى الجميع أنْ يكونوا قد شاهدوها.

وتعزّز وسائل الإعلام المتداولة هذا الأمر من خلال اختيارها لضيوفها وتغطيتها الإنتقائية والتي غالباً ما تكون الغاية منها سياسية أو تحويلها إلى أداة بيد السياسيين. ورأى المشاركون بمجموعة النّقاش المركّز الذين يعارضون الإحتجاجات أنّ انعدام التواصل هذا هو تهميش وقلّة هي المجموعات الناشطة التي تعي ذلك، وقد اعترفت هذه الأخيرة «نحن ما زلنا غير قادرين على الوصول إلى الجمهور الذي يقف على الطرف الآخر ... وبالفعل، نحن لم نتّخذ بعد خطوة جديّة للخوض في نقاش معهم، ربّما لأنّنا نخشى الصدام».

ومع أنّ الناس ما زالوا يلتقون في أماكن العمل والمساحات الإجتماعية متخطّين الإنقسامات السياسية، إلا أن المناقشة في هذه الأماكن غالباً ما تؤدّي إلى مزيد من التوتّر بين المجموعات بدلاً من التفاهم المتبادل. وقد تكون المنصات الموجودة في الماضي والتي جمعت الناس معاً على الرغم من إنقساماتهم بمثابة سبيلٍ لإحداث اختراقات في هذه الفقاعات. وتُعدّ المسيرة التي جرَتْ بين الشياح وعين الرمانة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ مثلاً واحداً عن العمل السياسي الذي نزع فتيل التوتُّر بين المجتمعَيْن، ولم يكُنْ ذلك ليكون ممكناً لولا الروابط الموجودة مسبقاً بين مجموعة من الأمهات اللائي كنّ قد نظّمنَ المسيرة بأنفسهنّ[٢٩].

وقت إستثنائي للنقاش والمشاركة السياسيَيْن

أتى معظم المشاركين في البحث على ذكر الإهتمام المتزايد بالسياسة والإقتصاد. وأكّد جميع الذين تمّت مقابلتهم تقريباً أنهم أصبحوا الآن «خبراء إقتصاديين». فيجري العديد من المناقشات السياسية في المجال العام وتسجّل المشاركة مستوى قياسيّاً. قال أحد الناشطين في هذا السياق:

> «لقد فوجئت بمدى إهتمام الناس بالتعلُّم ومناقشة القضايا السياسية في هذه اللحظة. فهم لا يثقون بالمعلومات التي تتناقلها وسائل الإعلام. هم يريدون أن يتعلّموا ويبدوا آراء مستنيرة».

وتحدّث ناشطٌ آخر عن صحوة سياسية، مدّعياً أنّ ما تمّ تحقيقه خلال «٣٠ يوماً من الثورة يعادل ٣٠ عاماً من الوعي [السياسي]». ولاحظ بعض الناشطين في بيروت اتّساع نطاق الموضوعات، أو فتح منصّات لهم للتعبير عن وجهات نظر سياسية لم يعرفوا أنّ الكثيرين يشاركونها، حتى في الموضوعات التي كانت تُعتبر ذات يوم حسّاسة مثل الزواج المدني أو حقوق مجتمع الميم.

٢٩ ت. أزهري، الأمهات يقدنَ مسيرةً بين الضواحي المسلمة والمسيحية، ديلي ستار لبنان، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩،
https://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2019/Nov-28/496410-mothers-lead-march-between-muslim-christian-suburbs.ashx

أما المعارضون للحراك فقد شعروا بأنهم إمّا مُستبعدون أو حضروا فقط متى نووا أن يشوّشوا. بالإضافة إلى ذلك، في بيروت على سبيل المثال، راحت مساحات النقاش تنتشر في كلّ الساحات، مما يعني من ناحية أن العديد من الأشخاص تمكّنوا من المشاركة في هذه المناقشات، ومن ناحية أخرى، فقد عنى أنّ العديد من هذه النقاشات تضمّنت مجموعة متجانسة من الناس وهؤلاء لم يدخلوا في سجال فكري. ومع ذلك، في مدن أخرى حيث تركّزت النقاشات في مكان واحد، مثل ساحة ومساحة في طرابلس، شملت المشاركة في النقاشات متظاهرين من الأيديولوجيات السياسية المعارِضة (الإسلامية والعلمانية على سبيل المثال)، وبالتالي سمحت بإجراء محادثات يمكن أن تؤدي إلى اختراقات في الفقاعات التقليدية.

سياسة بالصدفة أم ظهور تنظيم سياسي جديد؟

يمكن وصف التعبئة السياسية والعمل السياسي بأنهما «سياسة الصدفة» - «أشكال تنظيمية عفوية تقع خارج التنظيمات السياسية التقليدية وهي ذات هياكل مرنة وخطاب عاطفي ومطالب فضفاضة»[٣٠]. وكما جاء بالتفصيل في القسم الثاني أعلاه، وفي حين أنّ العديد من المتظاهرين لم يكونوا منظّمين سياسياً، إلا أنّ عددًا قليلاً من المبادرات الناشئة بنت إلى حدٍّ كبير على حراك ٢٠١٥، من بين أمور أخرى. وقد قاد «الشارع» بداية الثورة إلى حد كبير حيث استخدم بعض مَنْ تمّت مقابلتهم عبارات مثل «الشارع أمامنا» أو «الشارع يعرف أفضل»، مما أدّى إلى خطاب سياسي مرن للردّ على ديناميات الشارع وضمان التنسيق مع الجهات السياسية الفاعلة الأخرى. ومع ذلك، كان ظاهراً الشعور بانعدام الإستراتيجية والرؤية السياسية، وكان الأمر أشبه بسياسات الصدفة الموصوفة أعلاه. وفي ظل الرؤية السياسية المحدودة وغياب الهياكل اللازمة لدفع الناس إلى الأمام، تتغيّر هذه الديناميات، مما يتسبّب إما بعمل سياسي فوضوي أو بتراجع للناشطين السياسيين، أو يترجم إلى تأثير القطيع في الحراك الإحتجاجي. فتحدّث بعض الناشطين، على سبيل المثال، عن الأزمة المالية كفرصة لحشد المعارضة الشعبية. فعبّرت ناشطة نسوية بالقَوْل:

> «إنّ أفضل سياق لإنجاح ثورة هو سياق الإنهيار المالي. لأنّ هذا يفرض حسّ العجلة. فعادةً ما تفرض الثورة أزمة أو تضع أمامك مخاطر لتعود وتُخرجك منها لاحقاً، ولكنْ الآن الأزمة قائمة مع أو بدون الثورة».

ومع ذلك، خشيت الناشطة نفسها أيضاً أن «حسّ العجلة لا يسمح بوجود تنظيمات سياسية مناسبة». ووصفت ناشطة أخرى هذا الموقف بأنه إشكالي، وهي انتقدت موقف بعض الثوار الذين يستغلون الإنهيار المتوقَّع، على أمل أن «يعيد الجوع الناس إلى الشارع»؛ كما حذّرت من أنّ هذه علامة على أنّ الحراك لا يزال غير قادر على صياغة رؤية وأخذ الناس إلى ما وراء السياسة الرجعية».

تصوُّر الأدوار الجندرية والتفاوض بشأنها

إن الزخم الذي اكتسبه شعار «الثورة أنثى» وبروز المرأة بالصدارة في الإحتجاجات لا يعنيان بالضرورة أنه تم توفير مساحة كبيرة للمرأة ومطالبها ذات الأولوية.

ففي أذهان الجمهور، كانت المرأة في المقدّمة، ولا سيما في البداية[٣١]. ومن الأمثلة على ذلك الصورة الرمزية الشهيرة لبداية الثورة وهي لامرأة تسدّد ركلة سريعة للحارس الشخصي لأحد أعضاء البرلمان. فانطبعت الأيام الأولى بمطالبات بحقّ المرأة في نقل جنسيتها إلى زوجها وأطفالها، وحقوق الحضانة، والإدانة العلنية للتحرّش الجنسي. واكتسبت المجموعات النسوية والخطاب النسوي صوتاً أعلى داخل صفوف الثورة وخارجها، وطغت صورة المرأة في المقدّمة على مخيّلة الكثيرين. بالإضافة إلى ذلك، كان دور المرأة أساسياً في نزع فتيل التوتُّر بعد أيام قليلة من التصعيد في تشرين الثاني/نوفمبر، عندما نظّمت مسيرة سلمية تجاوزت خطوط الإنقسام الطائفي ونقطة ساخنة في ضاحية بيروت شهدت فترة الحرب الأهلية، بعد ليلة من الإشتباكات بين شبان في المنطقة نفسها، تأكيداً على عدم عودة الإشتباكات العنيفة التي كانت قد أدّت إلى اندلاع الحرب الأهلية[٣٢].

٣٠ ك. كرباج، سياسات الصدفة: الحراك يواجه "أناسه"، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأميركية في بيروت، ٢٠١٧
٣١ س. ويلسون، ج. زبانه ور. دور-ويكس، فهم دور النساء والجهات النسوية الفاعلة في إحتجاجات ٢٠١٩ في لبنان، نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٩
٣٢ ت. أزهري، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، المرجع السابق.

ومع ذلك، اشتكت الناشطات من تراجع مكانة المرأة داخل المجموعات، فقالت ناشطة من مجموعة سياسية قائمة في هذا السياق إنه «وبحلول الثورة، إرتفع هرمون التستوستيرون، ولم يتمكّن الصبية من السيطرة على ميولهم الذكوريّة». ووصفت هذه الناشطة نفسها كيف كانت هناك، قبل الثورة، خطوات عملية لضمان مساحة عادلة للنساء داخل المجموعة - بما في ذلك مراقبة مقدار الوقت الذي يتحدّث فيه الرجال والنساء في الإجتماعات - لكنّ هذا توقّف لفترة من الوقت عندما راحت الأحداث تتكشّف بسرعة وهبطت الأنظمة التي كانت قائمة في حينها. وبينما تعمل هذه المجموعة الآن على وضع «مدوّنة سلوك» لضمان عدم سيطرة الأعراف الذكوريّة، فقد قدّمت أمثلة عن عدة حوادث حيث يقوم الزملاء باختطاف - أو محاولة اختطاف - صوت المرأة أو دورها.

خطاب التخوين والسياسات الإقصائية

كان أحد التكتيكات الرئيسية المناهضة للثورة التي استخدمتها النخبة السياسية هو اتّهام المتظاهرين بأنهم «مموَّلون من الخارج»، ويعملون من أجل تحقيق «أجندات خارجية»، ويهدّدون «المقاومة ضد إسرائيل»، والإدّعاء بأن الإحتجاجات «اخترقها سوريون و فلسطينيون». وكان لهذا الخطاب تأثير كبير في تغيير نظرة الشعب إلى الإحتجاجات، وقد حوّل الإنتباه بعيداً عن المطالب الإجتماعية والإقتصادية المشتركة إلى الإهتمامات الجيوسياسية الإقليمية. وأبرز مثال على ذلك هو خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر الذي «حثّ فيه أنصار المقاومة على الخروج من الشارع، مشيراً إلى أنه يجري الإعداد لمخطط خطير لاستهداف لبنان»[٣٣]. وقد جاء على ذكر هذا الخطاب ثلاثة أشخاص من المعارضين للإحتجاجات والذين تمّت مقابلتهم، إلى جانب العديد من المشاركين في مجموعة النّقاش المركّز من الخندق الغميق، كالأساس لتغيير موقفهم من الإحتجاجات. وإنّ التوافق الواضح لمطالب بعض المتظاهرين مع مطالب تحالف ١٤ آذار، والنقد - الضعيف عموماً - لحزب الله، لا سيما في وقت يواجه حزب الله عقوبات متزايدة، قد أعطى هذا الخطاب مزيداً من الزخم.

هذا الميل إلى تخوين الجهات الفاعلة الأخرى واتّهامهم بالغدر ليس فقط تكتيكاً مضاداً للثورة، بل هو ينتشر أيضاً عبر المجموعات وعلى مستويات مختلفة ليقوّض جهود التعاون بين المجموعات الناشطة. فالتدخُّل الخارجي هو إحدى ثوابت السياسة اللبنانية، ولدى اللاعبين المحليين مفاهيم متباينة للمستوى الذي يُقبل فيه هذا التدخل. هذا يفسّر إلى حدّ ما سبب تحدُّث العديد من الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم عن «طابور خامس» يعمل في كواليس اللحظة الثورية أو ذكرهم للعديد من المجموعات السياسية التي قد ترغب في الإستفادة من الثورة. بينما ألقى آخرون، بمَنْ فيهم العديد من المشاركين في مجموعة النقاش المركّز من الخندق الغميق، باللوم في عدم الثقة على طبيعة الحراك الإحتجاجي، بحجّة أن «الحركة بدون قيادة واضحة مقلقة، لأنّ أي حزب يمكن أن يركب موجتها».

نقاط التوتُّر: العمر والطبقة والمنطقة

شارك الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم بالعديد من التوترات والإختلافات في الديناميات السياسية على محاور العمر والطبقة والمنطقة. أما على المحاور الإقليمية، وفي أوائل الهتافات التي صدحت، قام المتظاهرون بتعداد مناطق لبنان المختلفة التي راحت تثور وهلّلوا لها تعبيراً عن الوحدة الوطنية. كما زار المتظاهرون مناطق مختلفة حيث انضمّوا إلى السكان المحليين في التظاهر. ومع ذلك، فإنّ الإختلافات بين المناطق كانت صارخة، وكانت الصلات بين المناطق ضعيفة، وكانت الأرض خصبة لإثارة التوترات ما بين المناطق. فشرح مَنْ تمّت مقابلتهم من طرابلس، على سبيل المثال، الشعور بالتهميش والإنفصال عن بقية البلاد، حيث ادّعى ناشط من طرابلس أنّ «حاجز المدفون في أذهان العديد من الناس من طرابلس - والذي يفصل بين محافظتَيْ الشمال وجبل لبنان - [يمثّل] حدوداً أكثر من كونه نقطة عبور». وفي حين أنّ هذا الشعور بالإنفصال كان قائماً قبل الإحتجاجات، إلا أن الشعور نفسه قد تعزّز الآن إذ عبّر الناشط من طرابلس عن عدم شعوره بأنّه مرحّب به أثناء مشاركته بالإحتجاجات في العاصمة.

وكانت الفوارق بين المناطق من حيث القدرة على الإحتجاج وتكلفتها صارخة أيضاً. ففي مدينة النبطية، على سبيل المثال، واجه المتظاهرون تحدّياً بسبب المجتمعات المتماسكة والهيمنة القوية لمجموعة سياسية واحدة في

٣٣ السيد نصر الله يقول إنّ أطرافاً مشبوهة إستغلّت الإحتجاجات الشعبية، وهو حثّ أنصاره على الخروج من الشارع، قناة المنار، ٢٥ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٩، http://english.almanar.com.lb/857188

المنطقة. فأوضح أحد الطلاب الناشطين من النبطية قائلاً إنّ بعض المتظاهرين واجهوا ضغوطاً من قِبَل أسرهم، بينما تم تهديد آخرين بفقدان منحة دراسية أو وظيفة. كما تلقّى البعض تهديدات مباشرة من المجموعات السياسية بسبب الروابط الشخصية مجدّداً. ولم يتمّ اتّخاذ إجراءات بشأن هذه التهديدات، بل تمّ الإمتثال لها في كثير من الأحيان بسبب الضغط الإجتماعي.

تظهر الفجوة بين الأجيال بوضوح كنقطة توتُّر داخل المجموعات وفيما بينها. فمن بين المؤيدين لإحتجاجات ١٧ تشرين الأول، يبدو أن هناك جيلاً شاباً متحرِّراً من أعباء الحرب الأهلية وهو الذي يقود الدعوات إلى التغيير. هؤلاء يُظهرون عن ابتكار ومثابرة والتزام قوي بالحقوق للجميع. وقد لعبت دينامية العمر هذه دوراً مختلفاً بين المؤيدين لحركة أمل وحزب الله على سبيل المثال، حيث بدا جيل الشباب أكثر ارتباطاً بالأحزاب السياسية. نبسط مثلاً: فقد أعرب أبٌ تمّت مقابلته يبلغ من العمر ٤٨ عاماً عن دهشته عندما رأى أنّ ابنه البالغ من العمر ١٩ عاماً قد غيّر صورة ملفه الشخصي على فيسبوك Facebook إلى صورة زعيم سياسي ردّاً على الأحداث السياسية. وفي حين أنّه يدعم هذا القائد أيضاً، إلا أنه يعتقد أنّ موقف إبنه كان متطرِّفاً جدّاً وهو خشي من أن يجده يوماً ما يهاجم المتظاهرين. يمكن تفسير هذه الظاهرة جزئياً بالنظر إلى بعض أبناء الجيل الأكبر سنّاً الذين ينحدرون من أو يتأثرون بالأيديولوجية السياسية اليسارية والقومية، في حين نشأ الشباب في المناطق نفسها مع مجموعة سياسية مهيمنة يُعزى إليها الفضل في تحرير الجنوب في العام ٢٠٠٠، الأمر الذي ألهب تخيُّلاتهم السياسية.

خضعت الإختلافات الطبقية من حيث الدافع للإنضمام إلى الإحتجاجات وطبيعة المشاركة لمناقشات معقّدة بين المشاركين في البحث. فخلال انعقاد مجموعة النقاش المركّز مع ناشِطين من بين المتظاهرين في بيروت على سبيل المثال، تحدّث أحد المشاركين عن انقسام في الدافع، مدّعياً أن متظاهري الطبقة الوسطى كانوا مدفوعين بالأيديولوجية، في حين أن أفراد الطبقة الفقيرة كانوا مدفوعين بصعوبة الوضع الإقتصادي، واقترح أنّ الفئة الثانية سوف تنسحب من المشاركة إذا تحسّن الوضع. ولاحظ آخرون التغييرات بمرور الوقت، حيث كانت الساحات «بوتقة انصهار» للطبقات في البداية، لكنْ وحدهم المتظاهرون من الطبقة الفقيرة ثابروا. ولاحظ آخر وجود إختلافات إقليمية، فذكر أنّه وفي حين أنّ بيروت تضمّ العديد من المتظاهرين من الطبقة الوسطى، كان المتظاهرون في طرابلس في الغالب من الطبقة الفقيرة. وتمّ ذكر الإنقسام الطبقي في طرابلس من قِبَل جميع الناشطين الذين تمّت مقابلتهم في المدينة، وتحدّث العديد منهم عن انقسام واضح وصعوبة في سدّ الفجوة بين «الطبقة الوسطى المثقّفة» و«الشباب الفقير غير المتعلّم».

وسائل التواصل الإجتماعي بين الجمع بين الناس والتفرقة فيما بينهم

كانت وسائل التواصل الإجتماعي رابطاً رئيسياً بين المتظاهرين في لبنان، حيث أنّها سهّلت تبادل المعلومات من أجل التنسيق داخل المناطق وفيما بينها. فباستخدام تطبيق واتساب WhatsApp، استجابت مجموعات الناشطين بسرعة مع التطوّرات على الأرض. وشكّلت وسائل التواصل الإجتماعي نظام دعم للمتظاهرين عند اندلاع أعمال العنف وفي حالات التوقيف للوصول إلى المساعدة القانونية. وأدّى الإنشاء السريع لقنوات التواصل الإجتماعي، كبديل للإعلام التقليدي الذي يُنظَر إليه على أنه منحاز لصالح النخبة السياسية، إلى توفير قنوات بديلة للحصول على معلومات ذات موثوقية أكبر. وعلى الرغم من دورها الإيجابي، فقد أشعلت وسائل التواصل الإجتماعي التوتّرات ودفعت الناس إلى التصرُّف بعنف. ومن الصعب جدّاً تتبُّع مسار وسائل التواصل الإجتماعي في دورها في التقريب بين الناس أو فصلهم عن بعض.

إنّ اعتماد الناشطين المفرط على منصات وسائل التواصل الإجتماعي التي تضمّ بشكل أساسي أشخاصاً من دوائرهم الخاصة يمكن أن يعميهم عما يحدث خارج هذه الدوائر. في المقابل، لعبت وسائل الإعلام التقليدية دوراً داعماً، كما يزعم المتظاهرون، في مراحل مبكّرة وكشفت أدلة على الفساد الذي ارتكبته النخبة السياسية، وحشدت الجمهور للمشاركة في الإحتجاجات والمطالبة بمساءلةٍ أفضل للحكومة. كما غطّت المحطات التي تملكها الأحزاب السياسية المعارِضة للحراك الإحتجاجات، لكنّها حافظت على خطابها السياسي.

٥. التوصيات

مع تفاقم الأزمات الإقتصادية وحالة الجمود بين السياسيين بالنسبة إلى كيفية إخراج لبنان من الإنهيار، يواجه الحراك المدني تحدّيات هائلة حول كيفية إحداث التغييرات المنشودة في النماذج السياسية والإقتصادية للبلاد. ومع ذلك، فإن الأزمة الحالية واهتمام المواطنين المتزايد بالشؤون العامة يجلبان أيضاً فرصاً لتحويل النقاش من الإقتتال السياسي داخل أطر المحسوبية والزبائنية إلى العمليات الإصلاحية والشاملة.

وتتطلّب مقاربة الوضع الديناميكي في لبنان الحذر، ويجب على التمويل الأجنبي أن يكون على دراية بخطر وصم المجموعات التي يتعاون معها. ويجب على مَنْ يقدّمون المساعدة:

- **دعم عمليات تسهيل صنع القرار الجماعي أو عمليات الديمقراطية التداولية،** مثل تجمع جمعيات المواطنين على مستوى البلديات (بما في ذلك في المراكز الحضرية مثل طرابلس) ليضمّ مجموعة شاملة من المشاركين على اختلاف انقساماتهم السياسية والإقليمية والإجتماعية والإقتصادية والجندرية والإنقسامات الأخرى لمناقشة القضايا الرئيسية (مثل القانون الإنتخابي) والخروج بأعمال ورؤى مشتركة تتجاوز الإنقسامات السياسية.

- **توفير الدعم التيسيري لتحسين التنسيق بين مختلف المجموعات السياسية الناشطة وتعزيز الإتصالات بين المناطق ودعم الجهات الفاعلة المحلية من خلال التشبيك** (بين المجموعات ومع صانعي القرار) وبناء القدرات في مجال المناصرة بشأن المطالب الشعبية.

- **تضمين مراعاة حساسية الجندر ومشاركة المرأة في جهود التنمية ومنع النزاعات** (بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥) والمشاركة السياسية والإقتصادية. **دعم حقوق المرأة ومشاركة المرأة في النشاط المدني وصنع السياسات**، بما في ذلك صياغة أجندة للإصلاح والتهيئة لإنتخابات ٢٠٢٢. إغتنام فرصة إشراك قطاعات أوسع من المجتمع في الدفاع عن حقوق المرأة، والإستفادة من الإهتمام المتزايد بالسياسة والحاجة إلى معالجة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي. ضمان تمثيل متساو أو عادل للمرأة على الأقل في كل النشاطات والمشاريع.

- **توفير التدريب على إستراتيجيات التواصل ومكافحة الشائعات** للناشطين السياسيين والإعلاميين.

- **الإستفادة من الدعم المتزايد لبعض الحقوق، بما في ذلك حقوق النساء واللاجئين والعمال المهاجرين،** من بين أمور أخرى، من خلال زيادة التنسيق والحوار المحلي والتشبيك وتجميع الموارد بين المجموعات السياسية والناشطين بشأن هذه القضايا لتعزيز المناصرة.

- **تسهيل فرص تبادل المعلومات حول النماذج العالمية للتنظيم حول مواضيع ذات أهمية خاصة لسكان لبنان** اليوم، بما في ذلك:

  - تبادل الدروس المستقاة والمشورة التقنية وتنمية القدرات وتجربة نماذج إقتصادية بديلة استجابة للأزمة الإقتصادية المتفاقمة؛ و
  - معالجة التحديات البيئية ودعم المشاركة الفعالة في المبادرات البيئية، مثل إدارة النفايات والكهرباء والمياه (بما في ذلك إدارة مياه الصرف الصحي وتلوث نهر الليطاني).

- **عقد مشاورات بين المانحين الدوليين والناشطين السياسيين حول المساعدات الدولية للبنان** وأثرها على المشهد السياسي الكلي، والضغط من أجل زيادة الشفافية في مجال المساعدات. إعطاء إدارة المساعدات للنّازحين السوريين أهمية خاصة، بما في ذلك ضمان جودة تقديم المساعدة وتقليل الفساد – سواء من قِبَل السلطات اللبنانية أو منظمات الإغاثة الدولية – في إدارة هذه القضية.

© مالك حداد

تجمُّع محتجّين في ساحة النور في طرابلس، تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٩.

- زيادة التركيز على **حقوق الإنسان والمساءلة ومشاركة المواطنين والرقابة على مؤسسات قطاع الأمن**، من أجل بناء ثقة المواطنين في هذه المؤسسات. تعزيز التركيز على سيادة القانون والمساءلة في مؤسسات الأمن والعدالة، بما في ذلك فرض الرقابة القضائية الفعالة على قوى الأمن. وتشجيع الحوارات الأمنية المجتمعية التي تشارك فيها المؤسسات الأمنية ومجموعات المواطنين.

- **دعم البحث وتسهيل إنشاء «مجتمع الممارسة» الذي يتماشى مع تطور الديناميات والمناقشات لهذه الفترة والإتجاهات المستقبلية**، والمساهمة في المؤلفات الأكاديمية والتعلُّم من خلال الممارسة. وهذه أمور يجب تبادلها وإتاحتها للجمهور لإغناء الخطاب الأوسع. وهناك حاجة إلى مزيد من البحث النوعي المتعمّق لتغطية المجالات التالية:

  - الطبقة والعمر والجنس، وهي عناصر أبلغت عن إختلافات في مواقف المتظاهرين وأفعالهم؛
  - الديناميات داخل المجموعات، وتحديداً فيما يتعلق بدور المرأة في النشاط السياسي وصنع القرار السياسي؛
  - الدروس المستفادة من الإنتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨ وتجربة المجموعات المستقلة؛ و
  - كيف ستتفاعل الجائحة العالمية وأزمة الرعاية الصحية والإستجابات المحلية والوطنية لفيروس COVID-19 مع الديناميات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والبيئية المحدّدة.

- **تعميم مراعاة حساسية النزاع في كلّ مراحل دورة البرنامج**، بالتشاور مع الشركاء وأصحاب المصلحة. وهذا يشمل دعم الشراكات التعاونية بشأن مراعاة حساسية النزاع بين المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية واستخدام إطار تحليلي يراعي حساسية النزاع لتوجيه كيفية دعم الجهات الفاعلة المحلية من أجل تعزيز بناء السلام الإيجابي وتجنُّب إلحاق الضرر. ويمكن أن يشمل ذلك أيضاً العمل في شراكة والتشاور مع الشبكات المحلية، وتعزيز الرؤية المحلية وحفظ الملكية.

إنترناشونال ألرت
٣٤٦ شارع كلافام، لندن، SW٩ ٩AP، المملكة المتحدة
هاتف: ٦٨٠٠ ٧٦٢٧ ٢٠(٠) ٤٤+ **فاكس:** ٦٩٠٠ ٧٦٢٧ ٢٠(٠) ٤٤+
info@international-alert.org
www.international-alert.org

مؤسسة خيرية مسجّلة تحت رقم ٣٢٧٥٥٣

/InternationalAlert **@intalert**